تصوير: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

تقييم الهشاشة والضعف للاجئين في مصر لعام 2025

WFP World Food Programme

UNHCR The UN Refugee Agency

تقييم الهشاشة والضعف
للاجئين في مصر لعام 2025

شكر وتقدير

أجري تقييم الهشاشة والضعف للاجئين في مصر لعام 2025 بالاشتراك بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة (WFP)، بتنسيق ودعم فني من مركز التميز والاستهداف المشترك بين المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي (المركز المشترك).

يود الفريق أن يُعبّر عن خالص تقديره للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS) لدوره المحوري في جمع البيانات. كما أننا ممتنون للغاية للعديد من اللاجئين الذين استقبلوا فرق الاستطلاع بحفاوة، وسهّلوا العملية، وشاركوا معلومات قيّمة جعلت هذا التقييم ممكناً.

ويضم فريق التقييم:

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر:
نيرمين عبد العزيز، جاكوب أرحيم، رشا بطارسة، ياسمين حمزة، سيبستيان هيرويج، منى جبسه، فرح ناصف، اوات صالح، ميرنا شحاتة، إيناس سمبل.

برنامج الأغذية العالمي في مصر:
منة أنور، نجلاء أشرف، بهاء الجزيري، كريم المصري، ريم الحديد، داليا الصباغ، هيون يونج كيم، أمنية منصور، شريفة سعيد، نادين ياسر، محمود يوسف.

المكتب الإقليمي لبرنامج الأغذية العالمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية:
لينا بدوي، كريس ماورتر.

المركز المشترك:
كريستيان بيفاكوا، ميشيل ديكيس، سوني س. دونغول، سينزيا بابافيرو، سيسيليا بيتروبونو، زياد رزق الله، غييرمو رودريغيز، كريستين ستراسماير، كاتي ويليامز.

صورة الغلاف:
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

الاختصارات

CAPMAS	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر
EVAR	تقييم الهشاشة والضعف للاجئين في مصر لعام 2025
EGP	جنيه مصري
FAQ	الأسئلة الشائعة
FGD	مجموعة نقاش مركزة
FCS	درجة الاستهلاك الغذائي
DR	نسبة الإعالة
JAF	الإطار التحليلي المشترك
MEB	سلة الحد الأدنى للإنفاق
MENAEERO	المكتب الإقليمي لبرنامج الأغذية العالمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية
MoSS	وزارة التضامن الاجتماعي
NGO	منظمة غير حكومية
RSD	تسجيل اللاجئين والوثائق وتحديد وضع اللاجئين
SMEB	سلة الحد الأدنى للإنفاق للبقاء
SOP	إجراءات التشغيل القياسية
UNHCR	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
USD	دولار أمريكي
WFP	برنامج الأغذية العالمي
PMT	الاختبار بالوسائل غير المباشرة لقياس الدخل
ProGres	النظام العالمي لتسجيل الملفات الشخصية التابع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
PCRA	اللجنة الدائمة لشؤون اللاجئين
ENA	تحليل الاحتياجات الأساسية
UHIS	نظام التأمين الصحي الشامل
TKP	برنامج تكافل وكرامة
LCS	استراتيجيات التكيف من أجل كسب الرزق
rCSI	مؤشر استراتيجيات التكيف المصغرة
CARI	النهج المُوحّد للإبلاغ عن مؤشرات الأمن الغذائي

لمزيد من المعلومات حول هذا التقرير، يرجى التواصل مع:

برنامج مركز التميز والاستهداف المشترك بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة: wfp.unhcr.hub@wfp.org

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر: batarseh@unhcr.org

برنامج الأغذية العالمي في مصر: amina.alkorey@wfp.org:

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي **5**

الأهداف والمنهجية والقيود **7**

القسم الأول: البيئة التشغيلية **9**

البلد وسياق اللاجئين 10

الإطار القانوني والسياساتي 10

نظرة عامة على البرامج 12

القسم الثاني:
الخصائص الديموغرافية والمساعدة والمساءلة والحماية في هذا التقييم **13**

الخصائص الديموغرافية في هذا التقييم 14

المساعدة المتلقاة 15

المساءلة أمام الأشخاص المتضررين 15

الحماية والترابط الاجتماعي 15

القسم الثالث: الأمن الغذائي **16**

معدل استهلاك الأسر للغذاء 17

استراتيجيات التكيف الغذائية 18

القسم الرابع: سبل كسب الرزق **19**

مصادر الدخل وسبل كسب الرزق 20

التدريب والدعم 21

ملكية الأصول 22

استراتيجيات التكيف من أجل كسب الرزق 23

القسم الخامس: القدرات الاقتصادية **24**

نفقات الأسرة 25

القدرة الاقتصادية على سد الاحتياجات الأساسية 26

تحليل الفجوات الاقتصادية 27

القسم السادس: مدى الهشاشة والضعف مجتمعَين **28**

الاحتياجات الأساسية 29

الافتقار إلى الأمن الغذائي 30

تداخل الاحتياجات الأساسية والافتقار إلى الأمن الغذائي الحاد 31

القسم السابع: الوصول إلى الخدمات الأساسية **32**

الخدمات الصحية 33

التعليم 34

المأوى 35

المياه والصرف الصحي والنظافة 35

القسم الثامن: تحديد السمات **36**

القسم التاسع: الاستهداف وتحديد الأولويات **38**

القسم العاشر: النتائج والتوصيات **40**

قائمة المصادر **42**

الملحقات **43**

ملخص تنفيذي

- **لقد برهنت مصر بصورة مستمرة على دعمها الراسخ المتواصل للاجئين** من خلال توفير ملاذاً آمناً للفارين من النزاعات والاضطهاد. وتعد مصر موطنًا لمئات الآلاف من اللاجئين وطالبي اللجوء من السودان وسوريا وأكثر من ستين جنسية أخرى. يرتكز نهج مصر تجاه المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء على الاحترام الكامل للكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان، بما يتماشى مع التزاماتها الدولية بموجب اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969.

- **تتبنى مصر سياسة عدم انشاء مخيمات - احدى المبادئ الأساسية للميثاق العالمى للاجئين** -والتى تكفل للاجئين حرية التنقّل والإقامة داخل المجتمعات المضيفة . وتركز جهود الحكومة المصرية على توسيع نطاق دمج اللاجئين فى الأنظمة الوطنية ولاسيما خدمات الصحة والتعليم والحصول على الخدمات الأساسية على قدم المساواة مع المواطنين المصريين ودون تمييز. وتكرّس هذه السياسات الشاملة مبدأ حرية التنقل وتيسير الوصول إلى الخدمات، بما يعكس استمرار التزام مصر بالكرامة وعدم التمييز والحق في حياة كريمة لجميع اللاجئين وطالبي اللجوء والأشخاص المحتاجين إلى الحماية.

- **تماشياً مع مبادئ تقاسم المسؤوليات** ، تواصل حكومة جمهورية مصر العربية العمل مع الشركاء الإنسانيين والإنمائيين لتوسيع نطاق ادماج اللاجئين ومواجهة التحديات. ورغم الضغوط الواقعة على الموارد الوطنية والتحديات الاقتصادية، تواصل مصر انتهاج سياسة الباب المفتوح التي تمنح اللاجئين إمكانية الوصول إلى بعض الحقوق الأساسية، تأكيداً على دورها التاريخي كدولة مضيفة للنازحين.وقد أطلقت الحكومة المصرية والمفوضية السامية للامم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى خطة الاستجابة للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود فى عام 2025 والتى تهدف الى توفير المساعدات المنقذة للحياة، وتعزيز النظم الوطنية، وتعزيز التعايش السلمي والاعتماد على الذات للاجئين والمجتمعات المضيفة لهم. وتهدف الخطة التي تتولى قيادتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى تضافر الجهود من أجل الاستجابة للتحديات الإنسانية والإنمائية بطريقة شاملة ومتكاملة.

- ورغم كل الجهود التى تبذلها الحكومة والشركاء الا أن النقص الحاد فى التمويل يؤثر بشكل سلبى على مجهودات الدمج والحصول على الخدمات الأساسية. بنهاية عام 2025 واجهت خطة الاستجابة -التى تم اطلاقها مع 30 شريكاً- نقصاً حاداً فى التمويل بنسبة تتعدى 70% من اجمالى المتطلبات المالية المطلوبة للعام الماضى. وفي مواجهة التحديات غير المسبوقة الناجمة عن معدلات النزوح العالمي، تمثّل استجابة دولية قائمة على تقاسم الأعباء والمسؤوليات عنصراً أساسياً لدعم مصر في إدماج اللاجئين، ولا سيما في حماية حقوق الأشخاص الملتمسين للحماية الدولية وتوسيع نطاق الدعم والخدمات. ولتعزيز الجهود التى تقوم بيها الحكومة وكل الشركاء تحتاج مصر إلى تضامن دولي أكبر وتمويل كافٍ لتحويل الالتزامات القائمة والتعهدات الى نتائج ملموسة.

- **وفى سياق التزام مصربتوفير ملاذاً آمناً للفارين من النزاعات**، قامت مصرباقرار**أول قانون وطني للجوء في ديسمبر 2024**، لتصبح بذلك أول دولة في شمال أفريقيا تعتمد قانوناً وطنياً للجوء. وسيُشكّل هذا القانون التاريخي الأساس لنظام لجوء وطني شامل بقيادة الحكومة المصرية. ومنذ صدور القانون، تعمل مصر على إعداد اللائحة التنفيذية وتشكيل اللجنة الوطنية الدائمة لشؤون اللاجئين لتولي قيادة المرحلة الانتقالية و جميع شؤون اللجوء تحت قيادة الدولة. على الرغم من التحديات الاقتصادية العالمية وعدم الاستقرار في العديد من البلدان المجاورة، تلتزم مصربالمضي قدماً في إنشاء نظام لجوء وطني بما يتماشى مع المعايير الدولية. ومن الجدير بالذكر أن القانون عندما يدخل حيز التنفيذ بصدور اللائحة التنفذية سيمنح للاجئين حق التعليم الاساسى والصحة على قدم المساوة مع المصريين بالاضافة الى الحصول على حق العمل فى سوق العمل الرسمى.

ملخص تنفيذي

في ديسمبر 2024، أكملت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP)، بالشراكة مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS) في مصر، تقييمًا للهشاشة والضعف للاجئين في مصر لعام 2025 (يُشار إليه فيما يلي بلفظ "هذا التقييم")، وهو أول تقييم مشترك منذ عام 2018. ويقدم هذا التقييم رؤى محدثة حول الهشاشة والضعف للاجئين في مصر من جوانب متعددة.

- **فبينما يزداد عدد اللاجئين، إلا أن عدد الموارد اللازمة لدعمهم آخذة في التناقص.** منذ تصاعد النزاع في السودان في أبريل 2023، تم تسجيل 0.8 مليون لاجئ سوداني في مصر - بزيادة تزيد عن عشرة أضعاف مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة. هذه الزيادة تمثل ضغطاً على أنظمة الدعم في ظل الأزمات الاقتصادية وتراجع تمويل الأعمال الإنسانية.
- **كما أن الأوضاع المعيشية و الافتقار إلى الأمن الغذائي وسوء التغذية بين اللاجئين تبعث على القلق،** إذ يواجه نحو 65 في المائة منهم ظروفًا معيشية صعبة ويعجزون عن تلبية احتياجاتهم الأساسية نتيجة محدودية مصادر الدخل وتحديات المعيشة. ويعاني حوالي 58 في المائة من اللاجئين من الافتقار إلى الأمن الغذائي، فيما أفادت نسبة كبيرة من الأسر التي تعاني من الافتقار إلى الامن الغذائي بوجود أطفال دون سن الخامسة بحاجة إلى دعم غذائي عاجل. وتتأثر بشكل أكبر الأسر التي تعولها نساء، والأسر ذات المستويات التعليمية المنخفضة، وتلك التي تضم أعدادًا أكبر من المعالين، أو أفرادًا من ذوي الإعاقة أو المصابين بأمراض مزمنة. كما ترتبط هشاشتها بظروف سكن غير ملائمة ومكتظة، ويفتقرون إلى المرافق الأساسية، وغالباً ما يكونون مثقلين بالديون.
- **فما يقارب ثلث اللاجئين في مصر (32 في المائة) يعانون من تدنّي معدل استهلاك الغذاء.** فنادراً ما تتناول هذه الأسر الأطعمة المغذية مثل البروتينات ومنتجات الألبان، وربما لا تتناولها إطلاقاً. فقد تبين أن الغالبية العظمى من اللاجئين 92(في المائة) في مصر يلجؤون إلى استراتيجيات تأقلم غذائية تقوم على تقليل حجم الوجبات وعددها، أو تقييد استهلاك البالغين لتوفير الغذاء للأطفال
- **تقلب سبل كسب الرزق على الرغم من المشاركة الاقتصادية.** عطى الرغم من أن 69 في المائة من الأسر اللاجئة تدر قدراً من الدخل، ففرص العمل غير منتظمة وغير كافية. تدفع محدودية القدرة المالية وارتفاع مستويات الدّين العديد من اللاجئين في مصر إلى اتباع استراتيجيات تأقلم في ظل الأزمات أو الطوارئ، مثل الانخراط في أعمال عالية المخاطر أو تقليص النفقات الصحية.
- **تحديات التسجيل والإقامة المقيّدة للحصول على الحماية والخدمات.** تم تسجيل ما يقارب 800 ألف لاجئ سوداني، إذ لا يزال معظمهم بانتظار إصدار تصاريح الإقامة المستندة إلى طلب اللجوء، في حين ما زال آخرون قيد إجراءات التسجيل. وتعوق المعالجة المركزية لكلا الأمرين توفير الخدمات الأساسية والحماية في الوقت المناسب.
- **بناءً على هذه النتائج الرئيسية، تُقترح التوصيات التالية لتعزيز فعالية وكفاءة واستجابة برامج برنامج الأغذية العالمي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر:**
- النظر في التوافر والقيود المالية، وتحسين تخصيص الموارد ومواصلة تنسيق البرامج لضمان كفاءة وفعالية الاستجابات الإنسانية.
- الاتفاق على استراتيجية استهداف مشتركة بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي تُعطي الأولوية للاجئين الأشد معاناة من صعوبة الأوضاع وفقاً للموارد المتاحة. وضع أنظمة رصد مشتركة لتقييم أثر تغيير الدعم على رفاه اللاجئين وأمنهم الغذائي وحمايتهم وتوفير احتياجاتهم الأساسية.
- مواصلة تقييم مستويات الافتقار إلى الأمن الغذائي وتأثيرها على الحالة الغذائية، مع الحفاظ على تنفيذ برامج الغذاء والتغذية وتوسيع نطاقها كلما كان ذلك ممكناً.
- الدعوة إلى تبني وتنفيذ استراتيجيات مشتركة لتسريع عملية تسجيل اللاجئين، وتطبيق اللامركزية وتوسيع القدرات لتحسين الوصول إلى إجراءات الإقامة القائمة على طلب اللجوء بما يسهل الوصول على المستوى المحلي، وضمان تمكين اللاجئين من الحصول المؤقت على الخدمات الأساسية وسبل كسب الرزق لحين استكمال إجراءات وثائقهم.
- تعزيز ومواءمة آليات التواصل وإبداء الآراء على مستوى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي والشركاء، لضمان حصول اللاجئين على معلومات واضحة وفي حينها، ولتحسين الاستجابة والكفاءة التشغيلية من خلال تطوير الأنظمة وإجراءات التشغيل الموحدة وبناء قدرات الموظفين.
- حيثما أمكن، الاستفادة من أوجه التكامل وتعزيزها وتحسين الكفاءة في عمليات الاستئناف للحصول على المساعدة النقدية من خلال التنسيق الوثيق - وربما التكامل - بين أنظمة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، لا سيما في سياق وضع استراتيجية استهداف مشتركة في المستقبل لتحديد المستفيدين، مع الاستفادة من الآليات الموجودة.

الأهداف والمنهجية والقيود

معلومات أساسية

في ديسمبر 2024، أكمل مكتبا المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي في مصر، بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS) في مصر وبدعم من مركز التميز والاستهداف المشترك بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي (المركز المشترك) والمكاتب الإقليمية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، تقييم مدى الهشاشة والضعف للاجئين في مصر. وهذا يمثل علامة فارقة مهمة، إذ هو أول تقييم مشترك بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي في مصر منذ عام 2018، إذ يقدم رؤية حديثة للأوضاع الصعبة التي يعاني منها اللاجئون من جوانب متعددة.

أُجري التقييم في سياق التدفق الأخير والمستمر للاجئين السودانيين، إلى جانب ارتفاع تكاليف المعيشة، الذي تفاقم بفعل التداعيات المستمرة لجائحة كوفيد-19 وتداعيات الحرب في أوكرانيا، في وقت بدأت فيه العمليات الإنسانية، التي تعاني أصلاً من محدودية التمويل، تتأثر بشكل ملحوظ بتقليص مواردها.

أهداف هذا التقييم

- تحقيق فهم مشترك عن مدى الهشاشة والضعف للاجئين الحاليين، واحتياجاتهم الأساسية، وأمنهم الغذائي، ومستويات دخلهم، وسبل كسب أرزاقهم، وقدراتهم الاقتصادية، بالإضافة إلى قضايا الحماية.
- إثراء مراجعة نهج الاستهداف والتحديد المشترك الحالي ومعايير الأهلية المرتبطة به، إذا لزم الأمر.
- إثراء الأنشطة المشتركة (البرنامجية والاستراتيجية) التي تسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي للاجئين.
- إثراء أولويات الحماية للاجئين.
- وضع أساس مرجعي سليم لتوجيه ومراقبة تنفيذ نُهج الاستهداف وتحديد الأولويات في المستقبل.

المنهجية

يستند التقييم إلى طريقة مختلطة تشمل كلاً من:

- جمع البيانات الكمية عن طريق التقييم على مستوى الأُسر.
- جمع المعلومات النوعية من خلال مجموعات النقاش المركزة.

الشكل 1 الإطار التحليلي المشترك بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي

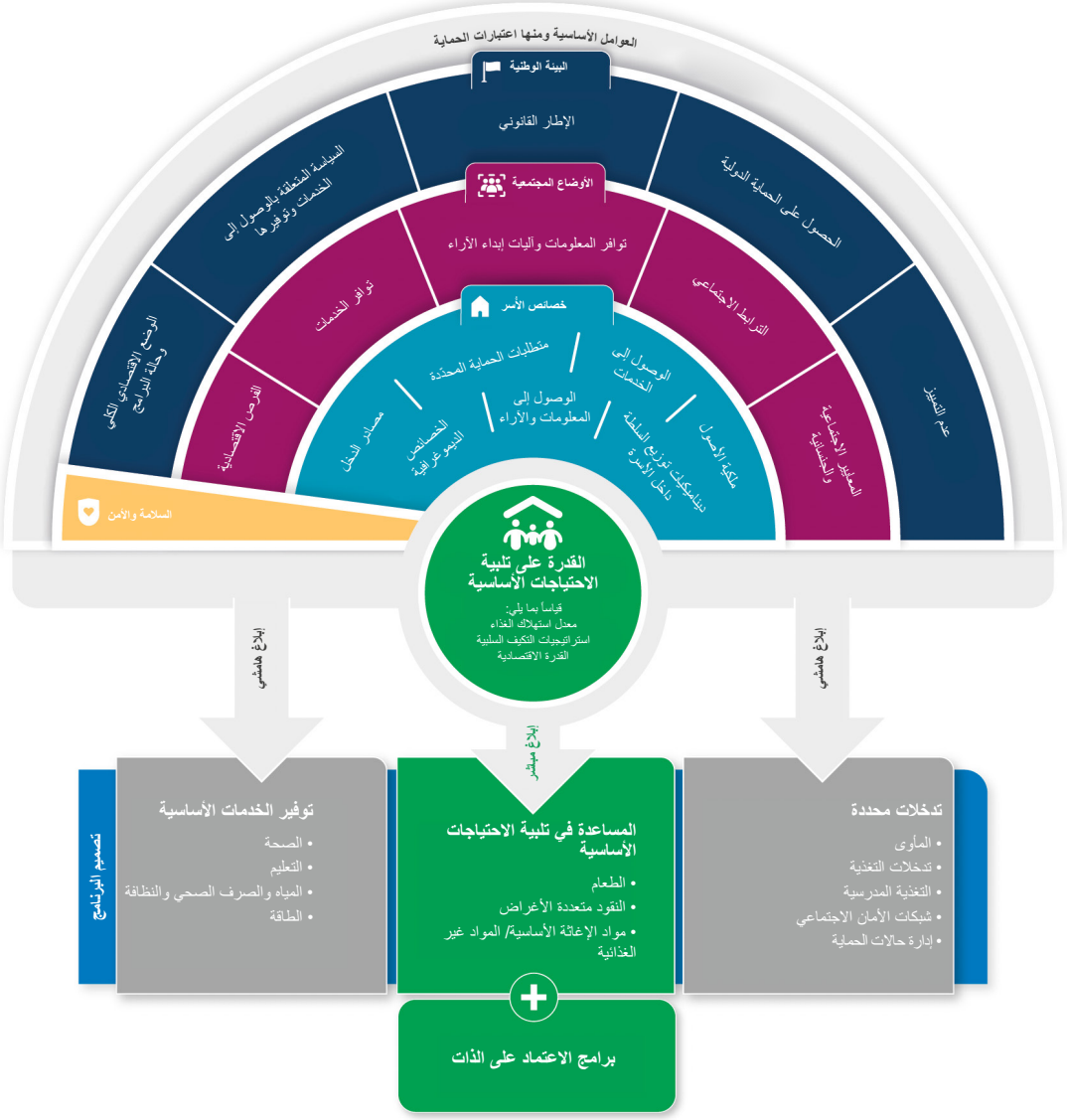

المصادر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي.

يستند التقييم إلى الإطار التحليلي المشترك بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي – وهو مجموعة من الأدوات المصممة لتوجيه عمليات المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي في البلدان من أجل التوصل إلى فهم مشترك لتمكين اللاجئين وطالبي اللجوء وغيرهم من الأشخاص المشردين قسراً من تلبية احتياجاتهم الأساسية.

يتولى برنامج الإطار التحليلي المشترك توجيه عمليات التقييم والتحليل المشتركة التي تسترشد بها التدخلات البرنامجية (أي الغذاء، والسلع غير الغذائية، والنقود متعددة الأغراض) لصالح اللاجئين لسد احتياجاتهم الأساسية. ويشمل ذلك وحدة مخصصة لتعزيز الاعتماد على الذات، تُسهم في توجيه برامج سبل كسب الرزق والاعتماد على الذات المشتركة. يعتمد هذا الإطار على المنهجيات المؤسسية الحالية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي وخبراتهما حتى الآن، بهدف استكمال وتنفيذ التوجيهات المشتركة الحالية.

تصميم العينة

غطى هذا التقييم اللاجئين المسجلين في النظام العالمي لتسجيل الملفات الشخصية (proGres) التابع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد وُضعت العينة على أساس خمس طبقات من الجنسية – اللاجئين الذين وصلوا من السودان منذ أبريل 2023 (يُشار إليهم بلفظ "السودانيون الجدد")؛ واللاجئين المقيمين منذ فترة طويلة[1] من السودان (يُشار إليهم بلفظ "السودانيون اللاجئون القدامى")، واللاجئين من الجمهورية العربية السورية، واللاجئين العرب من "الجنسيات الأخرى"[2] واللاجئين من البلاد الناطقة بغير العربية[3]. وتشمل العينة أربع طبقات حسب الموقع الجغرافي – القاهرة الكبرى[4] (71.1 في المائة من المستجيبين)، والإسكندرية (11.6 في المائة من المستجيبين)، وأسوان (10.4 في المائة من المستجيبين) و"المناطق الأخرى" (6.9 في المائة من المستجيبين)[5].

بالنسبة لجمع البيانات الكمية، تم اختيار العينات العشوائية البسيطة. ولضمان تمثيل كل طبقة من الجنسيات والسكان حسب المواقع المذكورة أعلاه، تم تحديد حجم العينة بـ 385 أسرة لكل طبقة (معامل ثقة 95 في المائة، وهامش خطأ 5 في المائة). ثم تم تطبيق مقدار عدم استجابة بنسبة 100 في المائة، فارتفع حجم العينة إلى 6930 أسرة. تم جمع البيانات الأولية لهذا التقييم بين سبتمبر وديسمبر 2024، وشملت 3349 أسرة في جميع أنحاء البلاد بعد تصفية البيانات (انظر الجدول 1).

تم حساب الأوزان على أساس انتشار الطبقات حسب الجنسية في كل من العينة والسكان. ثم طُبقت هذه الأوزان على كل مؤشر لاستخلاص النتائج عن اللاجئين على المستوى الوطني. تم جمع بيانات نوعية إضافية من قبل موظفي الوكالتين في فبراير 2025 في شكل 19 مجموعة نقاش مركزة على المستوى الوطني. يشكل تثليث البيانات النوعية والكمية أساس التحليل اللاحق.

القيود

رُصدت عدة قيود في عملية جمع البيانات:

- اقتصرت العينة على الأسر المسجَّلة لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مما قد يؤدي إلى التقليل من تقدير مدى الهشاشة والضعف للاجئين المسجَّلين وغير المسجَّلين.
- لم تصل عملية جمع البيانات إلى الحد الأدنى المطلوب للحصول على عينة تمثيلية من اللاجئين في أسوان، ومن فئة العرب من "الجنسيات الأخرى".
- تم تركيز جمع البيانات في الربع الأخير من عام 2024، وبالتالي لم يتم تسجيل أنماط التباين الموسمي.
- كانت البيانات تمثيلية على مستوى الجنسية أو الموقع الجغرافي. ومع ذلك، فإن تحقيق تمثيل أوسع على مستوى الجنسية والموقع الجغرافي كان سيتطلب حجم عينة أكبر بكثير، وهو ما تعذّر تطبيقه بسبب محدودية الوقت وشُح الموارد.
- وهناك قيد إضافي يتعلق بإطار العمل المتعلق بالهشاشة والضعف، الذي يعتمد على النفقات كبديل للاستهلاك. وعلى الرغم من أن هذا النهج يوفّر رؤى استدلالية مفيدة، فقد لا يعبر بدقة عن أنماط استهلاك الأسر بالقدر نفسه الذي تحققه وحدات الاستهلاك التفصيلية أو ما يستند منها إلى اليوميات.

المصطلحات

في هذا التقرير، يستخدم مصطلح "لاجئ" للإشارة إلى السكان الذين تم تحليل أوضاعهم، ويشمل جميع اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين في مصر. أما أي إشارات إلى جنسيات أو أماكن معينة فلا تشير إلا إلى عينة من اللاجئين. وفي جميع الأشكال البيانية، تُشير فئتا "العرب من الجنسيات الأخرى" و"الجنسيات الناطقة بغير العربية" إلى اللاجئين العرب من جنسيات أخرى ومن جنسيات غير ناطقة بالعربية. ما لم يذكر خلاف ذلك، يشير مصطلح "الأسر" إلى "أُسر اللاجئين" وليس إلى السكان الوطنيين.

الجدول 1. الأوزان لطبقات الأسر حسب الجنسية

	العينة	عدد السكان	الوزن
السوريون	816	53260	0.60
السودانيون الجدد	1100	207204	1.74
السودانيون القدامى	656	32372	0.46
العرب من الجنسيات الأخرى	277	5316	0.18
الجنسيات الناطقة بغير العربية	500	64745	1.20
الإجمالي	**3349**	**362897**	**-**

ما لم يذكر خلاف ذلك، فجميع البيانات المستخدمة في الأشكال البيانية الواردة في هذا التقرير مستمدة من تقييم مدى الهشاشة والضعف للاجئين في مصر.

[1] تعرف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حالة اللاجئين القدامى بأنها "حالة يكون فيها 25,000 لاجئ أو أكثر من نفس الجنسية في المنفى لمدة خمس سنوات متتالية أو أكثر في بلد لجوء معين".

[2] اليمن (60.3 في المائة)، العراق (39.4 في المائة)، لبنان (0.4 في المائة).

[3] إريتريا (42 في المائة)، جنوب السودان (38.6 في المائة)، الصومال (8.8 في المائة)، إثيوبيا (8.4 في المائة)، أفغانستان (1.0 في المائة)، بوروندي (0.4 في المائة)، غينيا (0.2 في المائة)، نيجيريا (0.2 في المائة)، الكونغو (0.2 في المائة)، تركيا (0.2 في المائة).

[4] تضم منطقة القاهرة الكبرى محافظة القاهرة بأكملها وأجزاء من محافظتي الجيزة والقليوبية.

[5] دمياط (37.2 في المائة)، الشرقية (3.1 في المائة) والبحيرة (1.3 في المائة).

القسم الأول:
البيئة التشغيلية

البلد وسياق اللاجئين

بحلول نهاية فبراير 2026، كان أكثر من مليون لاجئ مسجل قد لجؤوا إلى مصر بحثاً عن الأمان من أكثر من 60 دولة في أفريقيا والشرق الأوسط، بما في ذلك السودان والجمهورية العربية السورية وجنوب السودان وإريتريا وإثيوبيا والصومال واليمن والعراق (انظر الشكل 2). ومن بينهم، كان هناك 0.8 مليون لاجئ مسجل من السودان.

وتواجه مصر منعطفاً حرجاً في عام 2025، مع أزمة السودان - أكبر أزمة نزوح في العالم - على حدودها الجنوبية، والأوضاع غير المستقرة على حدودها الشرقية في غزة وسوريا، فضلاً عن التحديات الاقتصادية التي تعصف بها، ويأتي كل ذلك في ظل تقليص كبير للتمويل في السياقات الإنسانية والإنمائية. وفي هذا السياق، تعد مصر من البلاد التي يعبر منها اللاجئون ويتخذونها وجهةً لهم.

يعيش اللاجئون في مصر بشكل أساسي في المناطق الحضرية التي توفر بعض الفرص الاقتصادية وسبل كسب الرزق، ولا سيما في القاهرة الكبرى والإسكندرية والشرقية ودمياط ومدن أخرى في شمال وشرق البلاد (انظر الخريطة 1). ومع ذلك، فقد أدت التحديات الاقتصادية التي واجهتها مصر في السنوات الأخيرة إلى تفاقم أوضاع كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة بشدة. وقد أسهمت التداعيات الاقتصادية التي خلفتها جائحة كوفيد-19 إلى جانب التداعيات العالمية للحرب في أوكرانيا في ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة، مع ارتفاع تكاليف السكن والغذاء والرعاية الصحية والتعليم والسلع والخدمات الأساسية الأخرى، مما حد من فرص تأمين الغذاء والاحتياجات الأساسية الأخرى.

الإطار القانوني والسياساتي

بعد التسجيل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يتوجه اللاجئون إلى سلطات الهجرة للحصول على تصريح إقامة قابل للتجديد على أساس اللجوء لتسوية إقامتهم في مصر. وهذا أمر بالغ الأهمية، لأنه يوفر مزيداً من الحماية ضد الإعادة القسرية ويمكنهم من الاستفادة من الخدمات العامة، ومن بينها تسجيل المواليد والتعليم والصحة واللجوء إلى العدالة وإنفاذ القانون.

في خطوة ايجابية واعتباراً من أبريل 2025، تم تمديد صلاحية تصاريح الإقامة على أساس اللجوء من 6 أشهر إلى سنة واحدة، مما وفر استقراراً قانونياً وإدارياً أكبر للاجئين، وخفف من الضغط الإداري على السلطات. وسيمثل قانون اللجوء الوطني حين دخوله حيز التنفيذ فرصة للقضاء على بعض هذه التحديات المتعلقة بالاقامة.

ومع ذلك، فإن كلتا العمليتين - التسجيل والحصول على تصريح إقامة (وتمديده) - تواجهان معوقات، وذلك في ظل الزيادة الكبيرة في عدد اللاجئين الجدد القادمين من السودان. وهناك حوالي 73 ألف لاجئ من السودان على قوائم انتظار التسجيل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وهناك تراكم أكبر في طلبات استصدار تصاريح الإقامة على أساس اللجوء، إذ يفرض العدد الكبير من اللاجئين الجدد ضغوطاً على الإمكانات الحالية لسلطات الهجرة. ويؤدي غياب هذه التصاريح إلى إعاقة الوصول إلى الخدمات الأساسية والحماية.

بالإضافة إلى ذلك، يمثل توفر الوثائق تحدياً أمام العديد من اللاجئين في مصر. ففي المتوسط، لا يمتلك إلا حوالي ثلث اللاجئين جواز سفر سارياً، وتنخفض هذه النسبة إلى 13 في المائة فقط بين اللاجئين الناطقين بغير العربية.

في أواخر عام 2024، سنت مصر قانوناً جديداً بشأن اللجوء وأنشأت اللجنة الدائمة لشؤون اللاجئين (PCRA) باعتبارها السلطة الرئيسية لإدارة شؤون اللاجئين وحماية حقوقهم، ويتضمن ذلك تحسين اندماجهم في القوى العاملة وتوسيع نطاق حصولهم على الخدمات الأساسية. ومن المتوقع صدور اللوائح التنفيذية الأولية في الأشهر المقبلة، والتي ستحدد تفاصيل وصول اللاجئين إلى الخدمات وسوق العمل. ينقل القانون أيضاً المسؤوليات الرئيسية - مثل تسجيل اللاجئين والوثائق وتحديد وضع اللاجئين (RSD) - من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى السلطات المصرية.

الشكل 2 اللاجئون المسجلون في مصر حسب البلد الأصلي، فبراير 2026.

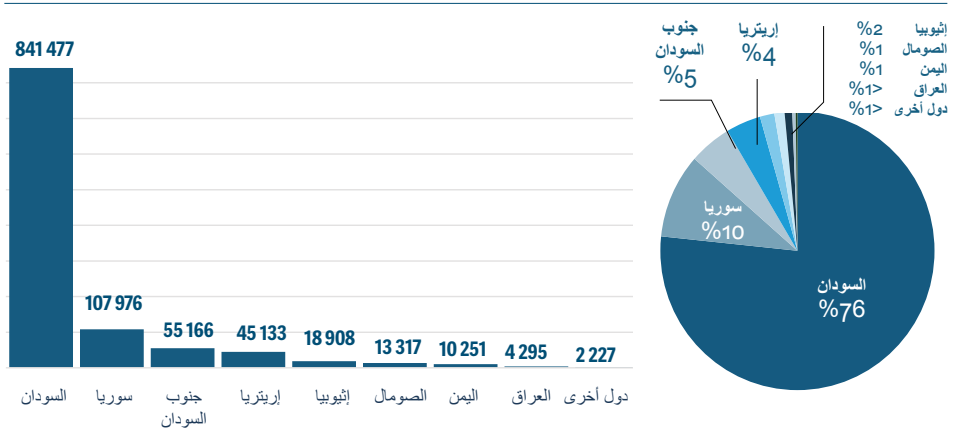

المصادر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فبراير 2026.

تأثير الصراع في السودان

قبل تفاقم الصراع في أبريل 2023، كانت مصر تستضيف بالفعل حوالي 60 ألف لاجئ سوداني استقروا في مصر بسبب أنماط الهجرة التاريخية والنزاعات في السودان. وقد عاش العديد منهم في البلاد لعقود، حيث انخرطوا في الدراسة والعمل والاستثمار والرعاية الصحية.

ووفقاً للحكومة المصرية، فقد وصل 1.5 مليون مواطن سوداني إلى البلاد بحلول مايو 2025. وقد سُجل نحو من نصفهم، أي0.8 مليون شخص، كلاجئين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولا يزال حوالي 73 ألف شخص على قوائم انتظار التسجيل. وهذا يعني أن عدد اللاجئين المسجلين في مصر قد زاد بنسبة 274 في المائة بين أبريل 2023 و فبراير 2026.

وكل اللاجئين الجدد القادمين من السودان تقريباً هم من السودانيين، ويأتون بشكل أساسي من المناطق الوسطى والشمالية من البلاد، بما فيها ولاية الخرطوم. في مصر، يعيش اللاجئون السودانيون غالباً في المراكز الحضرية في شمال وشرق البلاد، بينما يقيم عدد كبير منهم في أسوان، وهي أول منطقة حضرية أو شبه حضرية يصلون إليها عند وصولهم من السودان.

منذ أوائل عام 2025، أتاح الاستقرار النسبي في ولايات الجزيرة والخرطوم وسنار لحوالي 320,000 مواطن سوداني العودة إلى السودان — معظمهم كان في مصر وجنوب السودان. ويعود الكثيرون مؤقتاً لتقييم الوضع قبل اتخاذ قرار بشأن إعادة التوطين بشكل دائم (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أغسطس 2025)

الخريطة. 1 مواقع تواجد اللاجئين في مصر، فبراير 2026

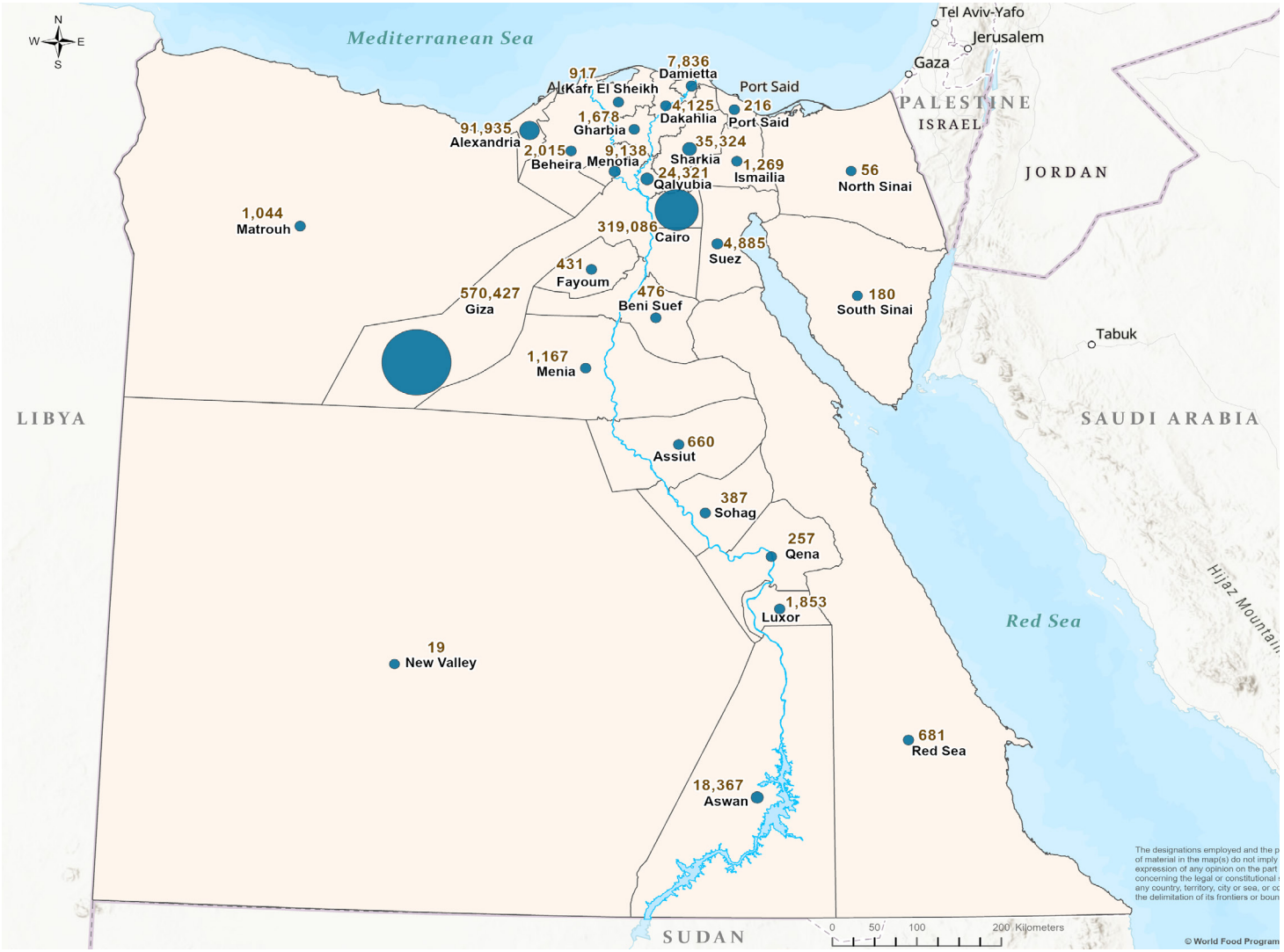

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ، فبراير 2026.

عدد اللاجئين

حدود المحافظة

نظرة عامة على البرامج

توفر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر خدمات التسجيل والمساعدة القانونية وتحديد وضع اللاجئين. وتعمل الوكالة بشكل مباشر مع الحكومة المصرية والشركاء الإنسانيين لدمج اللاجئين في النظم الوطنية، ودعم الاعتماد على الذات والترابط الاجتماعي. وتتناول البرامج المستهدفة العنف ضد النساء والفتيات، وحماية الأطفال، والاستجابة للطوارئ، والمساعدة النقدية متعددة الأغراض، لا سيما في أعقاب الزيادة الكبيرة في أعداد الوافدين السودانيين منذ أبريل 2023. ويدعم برنامج الأغذية العالمي اللاجئين والسكان المتضررين من الأزمات في مصر من خلال المساعدة الغذائية، والدعم التغذوي، ومبادرات الاعتماد على الذات. ويقدم البرنامج تحويلات نقدية شهرية للاجئين، مما يمكّنهم من شراء الغذاء وسد احتياجاتهم الأساسية. كما تتلقى الحوامل والمرضعات مساعدة غذائية موجهة لتحسين صحة الأم والطفل. في عام 2024، أطلق برنامج الأغذية العالمي برامج لتنمية المهارات والتدريب المهني للاجئين والسودانيين المتضررين من الأزمة والمصريين في المجتمعات المضيفة، بهدف تعزيز فرص كسب الرزق والترابط الاجتماعي (انظر الجدول 2).

وفي عام 2025، أجبر التمويل المحدود والغموض الشديد الذي اكتنف مساهمات الجهات المانحة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي على تعليق المساعدة أو تقليصها. فمن جانب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تضمن ذلك تعليق جميع العلاجات الطبية للاجئين في مصر، باستثناء الإجراءات الطارئة المنقذة للحياة، مما أثر سلباً على حوالي 20 ألف مريض. وتشمل الخدمات المعلقة جراحة السرطان، والعلاج الكيميائي، وجراحات القلب، وعلاج الأمراض المزمنة مثل السكري وارتفاع ضغط الدم. وفي الوقت نفسه، اضطر برنامج الأغذية العالمي تدريجياً إلى تخفيض عدد المتلقين للمساعدات الغذائية (عن طريق التحويلات النقدية) من السودانيين وغيرهم من اللاجئين من 235 ألفاً في أوائل عام 2025 إلى 150 ألفاً فقط بحلول يونيو. كما تم تخفيض مبلغ المساعدة الغذائية للفرد بنسبة 33 في المائة. وإذا لم يتم تأمين تمويل إضافي آخر، فسيضطر برنامج الأغذية العالمي إلى وقف المساعدات الإنسانية الحيوية للأشخاص الأشد معاناة بحلول أغسطس 2025.

الجدول 2. المساعدة المقدمة من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

البرنامج	الحزمة	مستهدف عام 2025
المساعدة النقدية متعددة الأغراض (MPCA) من خلال مكتب البريد	4620 جنيهاً مصرياً لكل أسرة مكونة من 4 أفراد، كل شهرين	20 ألف أسرة أو 80 ألف شخص
منحة نقدية طارئة للوافدين الجدد	حوالي 4000 جنيه مصري لكل أسرة مرة واحدة في السنة	مستمرة – بناءً على توفر التمويل
الإعانة الشتوية	3505 إلى 19000 جنيه مصري (حسب عدد أفراد الأسرة)	من مستهدفات 2025 بناءً على التمويل
مساعدة نقدية للأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم	حوالي 1300 جنيه مصري شهرياً	3700 طفل
دعم المأوى	6300 جنيه مصري لمرة واحدة	760 حالة
حزمة السلامة والتعافي	8400 جنيه مصري لمرة واحدة	400 فرد
منحة نقدية للعودة الطوعية إلى الوطن	100 إلى 150 دولاراً أمريكياً لمرة واحدة	
المنح التعليمية	1300إلى 3000 جنيه مصري مرة واحدة في السنة	حوالي 75000 طالب
المنح التعليمية	حوالي 15000 جنيه مصري مرة واحدة في السنة	حوالي 1000 طفل من ذوي الإعاقة
إعانة العمل المدفوع الأجر	تدريب على تطوير المهارات، والإرشاد المهني، ودعم إيجاد فرص عمل	640 فرداً
دعم ريادة الأعمال	30000 جنيه مصري في المتوسط، بالإضافة إلى تدريب على إدارة الأنشطة وقيادتها	1600 فرد (60% سودانيون، 40% سوريون، والجنسيات الأخرى والمجتمع المضيف)
دعم الحرفيين في مبادرة برنامج MADE51	تصميم/تطوير المنتجات، روابط السوق	100 فرد

الجدول 3. المساعدة المقدمة من برنامج الأغذية العالمي

البرنامج	الحزمة	مستهدف عام 2025
المساعدة الغذائية النقدية العامة البطاقات الإلكترونية – فوري	750 جنيهاً مصرياً شهرياً للفرد (بدون حد أقصى للوافدين الجدد)	250000 فرد
التغذية للحوامل	750 جنيهاً مصرياً شهرياً للفرد (بطاقة مسبقة الدفع)	8000 من الحوامل والمرضعات والأطفال
برنامج الغذاء مقابل التدريب	85 دولاراً أمريكياً (4000 جنيه مصري)/ تدريب بشرط حضور 85%، لمرة واحدة	15000 فرد (50% لاجئون - 50% مصريون)
التدريب المهني، الغذاء مقابل التدريب، المنح الصغيرة والبرامج الإرشادية	750 دولاراً أمريكياً لمرة واحدة	المستهدف 1300 فرد في 2025 (50% لاجئون - 50% مصريون)

القسم الثاني:
الخصائص الديموغرافية والمساعدة والمساءلة والحماية في هذا التقييم

الخصائص الديموغرافية في هذا التقييم

بشكل عام، تتسم الأسر اللاجئة في مصر بمجموعة من الخصائص الديموغرافية. فغالبية أرباب الأسر من الذكور، ومتزوجون، ونسبة كبيرة منهم مصابون بأمراض مزمنة (29%)، أو أميون (9%)، أو من كبار السن (10%).

أما بشأن تحديات الحماية، فتضم 15 في المائة من الأسر معاقاً واحداً على الأقل، ونحو نصفها (48 في المائة) تضم مريضاً واحداً على الأقل بمرض مزمن. يبلغ متوسط حجم الأسرة أربعة أفراد، منهم طفلان ومُسِنّ واحد. تبلغ نسبة الإعالة 2، مما يعني أن كل فرد في سن العمل يعيل في المتوسط شخصين معالين.

التوزيع حسب الجنس

من بين عينة السكان اللاجئين، 51 في المائة من الإناث و49 في المائة من الذكور، وهو ما يتطابق مع أنماط بيانات السكان الخاصة بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. الغالب على الأسر السورية أن نسبة الذكور تكون أعلى (59 في المائة).

متوسط حجم الأسرة

تضم الأسر اللاجئة في المتوسط أربعة أفراد، علماً بأن بعض الأسر السودانية الوافدة حديثاً تضم عدداً أكبر (خمسة أفراد)، وأقل عدد في الأسر اللاجئة الناطقة بغير العربية (ثلاثة أفراد).

القوى العاملة

فبينما ينخرط جميع أفراد الأسرة القادرين على العمل في وظائف، إلا أن معظمهم يعملون في وظائف مؤقتة أو غير منتظمة. ويرجع ذلك أيضاً إلى القيود القانونية المفروضة على وصول اللاجئين في إتاحة فرص في سوق العمل الرسمي. وبمجرد تنفيذ اللوائح الجديدة الصادرة عن اللجنة الدائمة لشؤون اللاجئين (PCRA)، ستتاح الفرص أمام اللاجئين للانخراط في سوق العمل الرسمي.

الجنس والحالة الاجتماعية لأرباب الأُسر

في المجمل، تتوزع نسبة الأسر التي تعيلها نساء وتلك التي يعيلها رجال بشكل متقارب نسبياً (49 في المائة مقابل 51 في المائة)، إلا أن هناك فروقاً واضحة بين الجنسيات المختلفة. فالأسر السورية في الغالب يعولها رجال (82 في المائة)، مقارنةً بالأسر الناطقة بغير العربية والأسر السودانية الوافدة حديثاً، التي يغلب أن تعُولها نساء (60 و55 في المائة على التوالي). ومع ذلك، في معظم الأسر، يتخذ الرجال القرار النهائي بشأن طريقة استخدام الإعانة وخاصة الدخل.

تُظهر النتائج أن الغالبية العظمى من الأسر (89 في المائة) في جميع الفئات يعولها شخص بالغ يتراوح سنّه بين 18 و60 عاماً، في حين تُسجّل الأسر اللاجئة العرب من "الجنسيات الأخرى" نسبة أعلى من الأسر التي يعولها شخص من كبار السن (19 في المائة). وبشكل عام، فعدد الأسر التي يعولها أطفال صغار منخفض (2 في المائة)، وإن كان أعلى قليلاً في الأسر الناطقة بغير العربية (5 في المائة).

في المجمل، أكثر من نصف أرباب الأسر متزوجون أو مخطوبون (54 في المائة)، بينما أكثر من ربعهم عازبون (29 في المائة). أما النسبة المتبقية من أرباب الأسر فهم منفصلون أو مطلقون أو أرامل (17 في المائة). الغالب أن أرباب الأسر السورية متزوّجون (65 في المائة)، في حين يُسجَّل أعلى معدل للعزوبة بين أرباب الأسر من الجنسيات غير العربية (43 في المائة).

مستويات التعليم

مستويات التعليم بين أرباب الأسر اللاجئة في مصر عالية بشكل عام. فقد ذكر ربعهم (26 في المائة) أنهم حاصلون على شهادة جامعية أو شهادة تعليم عالٍ، ومن بينهم 42 في المائة من السودانيين الوافدين الجدد وثلث (33 في المائة) الأسر الأخرى الناطقة "بغير العربية". وثلث (30 في المائة) أرباب الأسر تقريباً حاصلون على شهادة إتمام التعليم الثانوي أو تدريب مهني/فني، و15 في المائة منهم حاصلون على شهادة إتمام التعليم الإعدادي. ونسبة الحاصلين على شهادة إتمام التعليم الإعدادي مرتفعة بين أرباب الأسر السورية (33 في المائة). وبشكل عام، فنسبة الأميين 9 في المائة من اللاجئين في مصر، وهذه النسبة مرتفعة بين الأسر الأخرى الناطقة "بغير العربية" (17 في المائة).

الأطفال وكبار السن وذوو الاحتياجات الخاصة

بشكل عام، اللاجئون هم من الشباب، حيث يبلغ 40 في المائة منهم أقل من 18 عاماً و10 في المائة أقل من 5 أعوام. وثلثا الأسر تقريباً (62 في المائة) لديها طفل واحد على الأقل دون سن 18 عاماً. وحوالي 7 في المائة من اللاجئين أعمارهم فوق 60 عاماً، وحوالي ربع الأسر (22 في المائة) لديها شخص واحد على الأقل من كبار السن، وتزيد هذه النسبة إلى الثلث بين الوافدين السودانيين الجدد.

الجدول 4. نظرة عامة على الخصائص الديموغرافية للأسر اللاجئة في مصر

	الخصائص	الجنسية						المنطقة			
		الكل	السوريون	السودانيون الجدد	السودانيون القدامى	العرب من الجنسيات الأخرى	الجنسيات الناطقة بغير العربية	القاهرة الكبرى	الإسكندرية	أسوان	المناطق الأخرى
رب الأسرة	الإناث	%49	%18	%55	%45	%38	%60	%45	%40	%50	%18
	كبار السن (≤60 عاماً)	%10	%9	%15	%8	%19	%2	%10	%16	%11	%6
	الأطفال (<18 عاماً)	%2	%1>	%1>	%1>	%0	%5	%1	%1>	%1>	%1
	المتزوجون	%53	%65	%61	%54	%56	%36	%54	%60	%61	%71
	المعاقون	%4	%4	%5	%3	%8	%4	%3	%5	%10	%6
	أصحاب الأمراض المزمنة	%29	%31	%34	%23	%43	%20	%27	%47	%30	%29
	الأميّون	%9	%4	%5	%9	%5	%17	%8	%5	%6	%5
الحماية	≤ عضو واحد معاق	%15	%11	%20	%12	%21	%9	%13	%16	%30	%11
	≤ عضو واحد مصاب بمرض مزمن	%48	%52	%58	%38	%61	%33	%45	%70	%54	%51
الخصائص الديموغرافية للأسرة	الإناث	%51	%41	%55	%48	%47	%53	%49	%52	%49	%45
	الحجم	4	4	5	4	4	3	4	5	5	4
	الأطفال (الأقل من 18 عاماً)	2	2	2	2	1	1	2	2	2	2
	كبار السن (60 عاماً فأكثر)	1>	1>	1	1>	1>	1>	1>	1>	1>	1>
	نسبة الإعالة	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2

تعاني شريحة كبيرة من أرباب الأسر (29 في المائة) من مرض مزمن، ومعدل انتشار الأمراض المزمنة بين الأسر الناطقة بـ "العربية من جنسيات أخرى" (43 في المائة) وبين اللاجئين في الإسكندرية (47 في المائة) مرتفع. بالإضافة إلى ذلك، يعاني 4 في المائة من أرباب الأسر من إعاقة، ومعدل انتشار الإعاقات بين الأسر الناطقة بـ "العربية من جنسيات أخرى" مرتفع (8 في المائة).

نصف الأسر تقريباً (48 في المائة) لديها فرد واحد على الأقل مصاب بمرض مزمن، في حين أن 15 في المائة لديها فرد واحد على الأقل يعاني من إعاقة. ومع ذلك، فمعدل الانتشار أعلى بين الوافدين السودانيين الجدد والأسر العربية "من جنسيات أخرى"، والتي يوجد بها معاق واحد على الأقل في حوالي أسرة من كل خمس أسر.

نسبة الإعالة

تبلغ نسبة الإعالة في نحو 42 في المائة من أسر اللاجئين اثنين أو أكثر، أي إن كل شخص بالغ في سن العمل (من 18 إلى 60 عاماً) يعول فردين على الأقل من أفراد الأسرة غير القادرين على العمل المنتج، إما لصِغَر سنّهم (أقل من 18 عاماً)، أو لتقدّمهم في العمر (أكثر من 59 عاماً)، أو بسبب الإعاقة أو الإصابة بأمراض مزمنة. وتُسجَّل أعلى نسبة من الأسر ذات نسبة الإعالة البالغة اثنين أو أكثر بين الوافدين السودانيين الجدد (48 في المائة)، وبين اللاجئين المقيمين في الإسكندرية (52 في المائة).

مدة النزوح

في المتوسط، يقيم اللاجئون في مصر منذ 4.2 سنوات، مع وجود تباينات كبيرة بين الجنسيات. في حين أن الوافدين الجدد من السودان قد استمروا في المتوسط في النزوح على مدار أكثر من عام قبل هذا التقييم، فإن الأسر اللاجئة الأخرى استمرت في حالة نزوح تراوحت بين 5.5 إلى 8.1 سنوات.

المساعدة المتلقاة

تلقى أكثر من ثلث الأسر اللاجئة التي شملتها العينة (34 في المائة) مساعدات في الأشهر الثلاثة التي سبقت هذا التقييم، معظمها من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي (25 في المائة) أو من العائلة والأصدقاء (21 في المائة) والمنظمات الدينية (4 في المائة). وبلغت نسبة المتلقين للمساعدات 67 في المائة بين اللاجئين السودانيين، و41 في المائة بين اللاجئين الناطقين بغير العربية، و40 في المائة بين السوريين، لكنها كانت أقل بين اللاجئين العرب الآخرين (28 في المائة). وعلى مستوى المواقع الجغرافية، تراوحت نسبة اللاجئين المتلقين للمساعدات بين 39 في المائة في الإسكندرية و35 في المائة في القاهرة الكبرى و25 في المائة في أسوان. وفي المناطق الأخرى، تلقى المساعدات 36 في المائة من اللاجئين. وكانت أكثر طرق تقديم المساعدة شيوعاً هي التحويلات النقدية/القسائم (39 في المائة)، والمساعدات العينية (10 في المائة)، والمساعدات الأساسية غير الغذائية (3 في المائة).

المساءلة أمام الأشخاص المتضررين

أفراد الأسرة والجيران والأصدقاء (30 في المائة) والرسائل النصية القصيرة (20 في المائة) هي المصادر الرئيسية للمعلومات بشأن المساعدات المقدمة للاجئين، وهناك اعتماد كبير بشكل خاص على أفراد الأسرة والجيران والأصدقاء في أسوان (60 في المائة).

ومع ذلك، أفاد ربع جميع اللاجئين في مصر (25 في المائة) أنه ليس كل أعضاء المجتمع المحلي يحصلون على معلومات عن المساعدة، لا سيما اللاجئون السودانيون الجدد واللاجئون القدامى، وكبار السن، والأشخاص ذوو الإعاقة، والنساء، واللاجئون في أسوان.

تأتي الشكاوى والآراء التي يتقدم بها جميع مجموعات اللاجئين في المقام الأول عبر خط المساعدة الهاتفي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي (40 في المائة و2 في المائة)، ويلي ذلك الزيارات الشخصية إلى مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو المكاتب الشريكة (12 في المائة)، وتزيد نسبة الزيارات الشخصية في الإسكندرية (40 في المائة).

وأشار حوالي ربع اللاجئين في مصر (26 في المائة) إلى أن آليات إبداء الآراء والشكاوى الحالية ليست متاحة لجميع اللاجئين، ولا سيما كبار السن والنساء والأميين (انظر الجدول 5).

وبينما أفاد حوالي نصف الأسر بأنها استخدمت من قبل آلية لإبداء الآراء، فقد أفاد 40 في المائة ممن لم يستخدموا هذه الآليات بأنهم لا يعرفون طريقة طرح الأسئلة (خاصة في أسوان والقاهرة) أو إبداء الآراء أو لا يعرفون أصلاً أنه يمكنهم ذلك، وكشف 19 في المائة أنهم لا يثقون بأن آرائهم ستكون مفيدة أو ستؤخذ في الاعتبار. كان هذا القلق شائعاً بشكل خاص بين مجموعات اللاجئين الناطقين بغير العربية والناطقين بـ "العربية من جنسيات أخرى". في الواقع، لم تتلق الغالبية العظمى (حوالي 75 في المائة) أي رد بعد استخدام آلية إبداء الآراء والشكاوى، ولم يكن معظم الذين تلقوا رداً راضين عن الإجابة.

الحماية والترابط الاجتماعي

استقر العديد من اللاجئين في مصر، وخاصة السوريين والسودانيين، في البلاد لسنوات عديدة، وعاشوا في المناطق الحضرية بين المجتمعات المضيفة في بيئة مواتية للدمج، مما سمح لهم بالتبادل الثقافي والتفاعل والمشاركة الاقتصادية.

نظراً لزيادة تدفق أعداد اللاجئين عبر بعض المشاركين عن عن تحديات متعلقة بالاقصاء، وهو شعور قد يتفاقم في ظل التحديات الاقتصادية التي تمر بها البلاد.

يخاطر اللاجئون الذين لا يحملون تصاريح إقامة ويخشون الاحتجاز والترحيل، مما يقيد من حريتهم في التنقل والاندماج في الحياة العامة.

كما أن تراكم طلبات الحصول على تصاريح إقامة على أساس اللجوء لدى الحكومة المصرية يؤثر سلباً على فرص العمل والالتحاق بالمدارس. و أيضاً، يحد تراكم طلبات التسجيل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (240 ألف طلب حتى يونيو 2025) من الحصول على تصاريح إقامة على أساس اللجوء.

وقد أفاد حوالي 13 في المائة من الأسر بأنها تعرضت لنزاعات أو توترات مع مجتمعات أخرى خلال الاثني عشر شهراً الماضية، وسُجِّل أعلى معدل لذلك في أسوان (24 في المائة).

وقد تم ذكر التفاوتات الملموسة في المساعدات المقدَّمة للاجئين (29 في المائة)، ومحدودية فرص العمل (21 في المائة)، وتراكم الديون غير المسدَّدة (17 في المائة)، باعتبارها الأسباب الرئيسية وراء تلك النزاعات والتوترات. أفاد نحو 10 في المائة من اللاجئين بأن التفاوتات الملموسة في المساعدات كانت من العوامل المسببة للتوتر أو النزاع داخل المجتمع أو بين فئاته المختلفة، بما في ذلك اللاجئون والمهاجرون والمجتمع المضيف. وارتفعت هذه النسبة إلى 38 في المائة بين اللاجئين السوريين، و45 في المائة بين اللاجئين المقيمين في الإسكندرية، حيث أُشير كذلك إلى محدودية فرص العمل بوصفها من الأسباب الشائعة للتوترات (31 في المائة).

الجدول 5. نسبة الأسر اللاجئة التي تواجه صعوبات في الحصول على معلومات عن المساعدات (حسب المجموعة)

المجموعة	الإجمالي
كبار السن (>60 عاماً)	%25
الأشخاص ذوو الإعاقة	%19
النساء	%16.5
المقيمون في المناطق النائية	%11
الأميّون	%11
الشباب (15-24 عاماً)	%5
الأقليات الأخرى	%5.5
الناطقين بغير العربية	%4
غير الناطقين باللغة الإنجليزية	%2
دول أخرى	%1

القسم الثالث:
الأمن الغذائي

معدل استهلاك الأسر للغذاء

درجة الاستهلاك الغذائي (FCS) هو مؤشر مشترك بين برنامج الأغذية العالمي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يستخدم كمؤشر بديل للأمن الغذائي. وهو مؤشر مركب يعتمد على تنوع النظام الغذائي للأسر، ومعدل تكرار تناول الغذاء، والقيمة الغذائية النسبية لمختلف المجموعات الغذائية. يتم حساب درجة الاستهلاك الغذائي من خلال طرح أسئلة حول عدد المرات التي تتناول فيها الأسر المواد الغذائية من ثماني مجموعات غذائية مختلفة – اللحوم والأسماك والبيض ومنتجات الألبان والبقوليات والمواد الغذائية الأساسية والخضراوات والفواكه والزيت والسكر (بالإضافة إلى التوابل) – خلال فترة مرجعية مدتها 7 أيام. بالإضافة إلى ذلك، تجمع الوحدة بيانات عن المصادر التي تحصل منها الأسر على المواد الغذائية التي تتناولها.

لا يحصل ثلث اللاجئين في مصر (32 في المائة) تقريباً على درجة مقبولة من الاستهلاك الغذائي، أي إنهم نادراً ما يتناولون — إن تناولوا أصلاً — مجموعات غذائية مغذية مثل البروتينات أو منتجات الألبان. حوالي 8 في المائة من السكان الذين خضعوا للتحليل يعانون من درجة استهلاك غذائي ضعيفة و23 في المائة من درجة استهلاك غذائي حدّية (انظر الشكل 3).

يعد استهلاك الغذاء السيئ مرتفعاً بشكل خاص بين الأسر الناطقة بغير العربية (12 في المائة) والسودانيين اللاجئين القدامى (10 في المائة) والسوريين (9.6 في المائة). تواجه هذه الأسر فجوة شديدة في استهلاك الغذاء أو تعاني من فقدان سبل كسب رزقها مما يؤدي إلى فجوات في استهلاك الغذاء. وهي تعتمد على وجبات غذائية غنية بالكربوهيدرات، ولا تتناول إلا الحد الأدنى من الأطعمة الغنية بالبروتينات، مثل اللحوم أو الألبان، أو غيرها من العناصر الغذائية الأساسية، أو لا تتناولها تقريباً، مما يشير إلى ضعف التنوع الغذائي ونقص التغذية.

تواجه الأسر ذات معدل الاستهلاك الحدّي للغذاء فجوات في الاستهلاك الغذائي ولا تستطيع سد احتياجاتها الغذائية المطلوبة دون اللجوء إلى استراتيجيات للتعامل مع الأزمات. وعلى غرار نمط استهلاك الغذاء السيئ، فإن نسبة الأسر في هذه الفئة عالية بشكل خاص بين الأسر السودانية اللاجئة القديمة (30 في المائة) والأسر الناطقة بغير العربية (27 في المائة).

عادة ما يكون النظام الغذائي للأسر ذات الاستهلاك الغذائي الحدّي رتيباً وتغلب عليه الأطعمة الأساسية مثل الخبز والأرز والمعكرونة، ولا يحصلون إلا بشكل عابر على الخضراوات والزيت والبقوليات، ويتناولون كميات محدودة من الأطعمة الغنية بالبروتين.

توجد اختلافات في معدل استهلاك الأسر للغذاء بين المواقع، إذ يكون الاستهلاك الغذائي السيئ أكثر وضوحاً في "المناطق الأخرى" (15 في المائة)، ويرجع ذلك على الأرجح إلى قلة الأسواق في المناطق النائية. في القاهرة الكبرى، تعاني 9 في المائة من الأسر من استهلاك غذائي سيئ، ويرجع ذلك على الأرجح إلى ارتفاع الأسعار في المناطق الحضرية. في الوقت نفسه، يميل الاستهلاك الغذائي المقبول إلى أن يكون أعلى في أسوان (83 في المائة) والإسكندرية (81 في المائة)، ويرجع ذلك على الأرجح إلى انخفاض مستويات الإنفاق غير الغذائي وانخفاض أسعار المواد الغذائية مقارنة بالمناطق الأخرى.

بينما تميل معظم الأسر اللاجئة إلى تناول الأغذية النباتية الغنية بالبروتين بكثرة، يظهر عجز كبير في تناول البروتينات الحيوانية والأغذية الغنية بفيتامين (أ)، وخاصة الأغذية الغنية بالحديد الهيمي.

تستهلك الغالبية العظمى من الأسر (73 في المائة) أغذية غنية بالبروتين يومياً، وكان 25 في المائة أخرى من هذه الأغذية يتم تناولها ما بين 1 إلى 6 مرات خلال الأسبوع السابق لاستطلاع الرأي، لكنّ هذه البروتينات كانت في الغالب نباتية، مثل البقوليات. ونتيجة لذلك، فالغالب أن الأسر تنقصها المغذيات الدقيقة الأساسية الموجودة في البروتينات الحيوانية. تبيّن أن الأسر اللاجئة السورية، وكذلك الأسر المقيمة في المناطق الأخرى، تعاني بدرجة واضحة من ضعف القدرة على الوصول إلى الغذاء، إذ أفادت 5 في المائة من الأسر السورية و10 في المائة من الأسر في المناطق الأخرى بأنها لم تتمكّن من تناول أي مصدر بروتين خلال الأسبوع المرجعي. وأشار المشاركون في مجموعة النقاش المركزة أيضاً إلى أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية أجبرهم على تقليل تناول البروتينات الحيوانية بشكل كبير أو التوقف عن تناولها تماماً.

في المتوسط، تقل نسبة الأسر اللاجئة التي تتناول أطعمة غنية بفيتامين (أ) بمعدل سبع مرات أسبوعياً عن النصف (49 في المائة)، وتقل هذه النسبة بين الأسر اللاجئة الناطقة بغير العربية (40 في المائة) وبين اللاجئين السودانيين القدامى (40 في المائة). حوالي 4 في المائة من الأسر اللاجئة لم تتناول هذه الأطعمة أبداً، وترتفع هذه النسبة إلى 6 في المائة بين الأسر الناطقة بغير العربية.

كان الحديد الهيمي من الأطعمة الحيوانية هو العنصر الغذائي الأقل استهلاكاً، مما يعكس انخفاض استهلاك البروتينات الحيوانية المذكور أعلاه. وأكثر من نصف الأسر اللاجئة (58 في المائة) لم تتناول مثل هذه الأطعمة في الأسبوع الذي سبق استطلاع الرأي، وارتفع معدل الانتشار بين الأسر اللاجئة السودانية القديمة (64 في المائة) والأسر اللاجئة الناطقة بغير العربية (65 في المائة). في حين أن 4 من كل 10 أسر (42 في المائة) استهلكت أطعمة غنية بالحديد الهيمي من مرة إلى ست مرات خلال الأسبوع الذي سبق استطلاع الرأي، فإن أقل من 1 في المائة استهلكتها على أساس يومي، وكانت النسب متقاربة بين جميع الجنسيات والمواقع. يعد نقص تناول الحديد الهيمي مقلقاً بشكل خاص، نظراً لأن ما يقرب من ثلثي الأسر بها طفل واحد على الأقل دون سن 18 عاماً. والحديد الهيمي — الذي يوجد أساساً في الأطعمة ذات المصدر الحيواني — ضروري لنموّ الأطفال وتطورهم المعرفي وصحتهم العامة.

الشكل 3 نسبة الأسر حسب مجموعة درجة الاستهلاك الغذائي

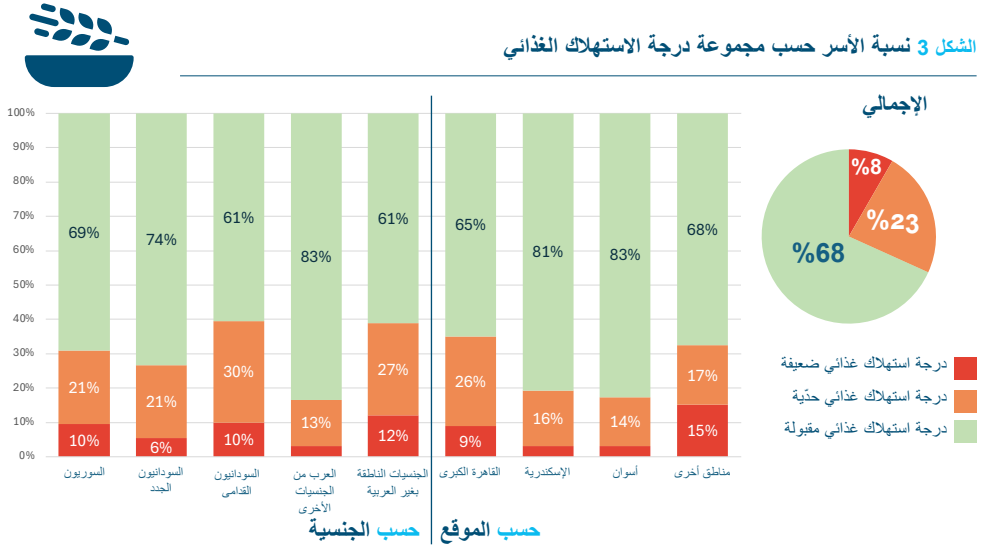

الأطعمة الغنية بفيتامين (أ)(1) الحليب ومنتجات الألبان الأخرى (الحليب الطازج/الحامض، الزبادي، الجبن، منتجات الألبان الأخرى)؛ (2) وأعضاء الحيوانات الداخلية (مثل الكبد والكلى والقلب)؛ (3) والبيض؛ (4) والخضراوات البرتقالية الغنية بفيتامين (أ) (الجزر، الفلفل الأحمر، اليقطين، البطاطا الحلوة البرتقالية، القرع الجوزي)؛ (5) والخضراوات ذات الأوراق الخضراء (السبانخ، البروكلي و/أو الأوراق الخضراء الداكنة الأخرى، أوراق الكسافا، أوراق اليقطين) (6) والفواكه البرتقالية الغنية بفيتامين (أ) (المانجو، البابايا، المشمش، الخوخ).

الأطعمة الغنية بالبروتينات
الأطعمة من المجموعات الست التالية: (1) البقوليات/المكسرات (الفاصوليا، اللوبيا، الفول السوداني، العدس، فول الصويا، البازلاء و/أو المكسرات الأخرى)؛ (2) والحليب ومنتجات الألبان الأخرى؛ (3) ولحوم الحيوانات (لحم البقر، لحم الخنزير، لحم الضأن، لحم الماعز، لحم الأرانب، لحم الدجاج، لحم البط، الطيور الأخرى، الحشرات)؛ (4) وأعضاء الحيوانات الداخلية؛ (5) والأسماك، بما فيها الأسماك الطازجة والمجففة بالشمس و/أو المعلبة بكميات كبيرة (وليس على شكل توابل) (6) والبيض.

الأطعمة الغنية بالحديد الهيمي
الأطعمة من المجموعات الثلاث التالية: (1) لحوم الحيوانات؛ (2) وأعضاء الحيوانات الداخلية (3) والأسماك.

استراتيجيات التكيف الغذائية

حوالي 38 في المائة من الأسر اللاجئة التي تعاني من الافتقار إلى الأمن الغذائي لديها طفل واحد على الأقل دون سن الخامسة، مما يزيد من معاناتها الغذائية وسوء الحالة التغذوية. وهؤلاء الأطفال معرضون بشكل متزايد لخطر التقزم ونقص المغذيات الدقيقة وحتى الهزال - وهي حالات تؤكد الحاجة الملحة إلى الحصول على الأغذية المغذية الضرورية لنموهم وتطورهم. فضمان التغذية السليمة في هذه المرحلة الحرجة له آثار دائمة على صحة الأطفال ونموهم المعرفي وتحصيلهم التعليمي ووضعهم الاجتماعي والاقتصادي في المستقبل، مما يساعد على التحرر من حلقة الفقر وسوء التغذية.

يستخدم **مؤشر استراتيجيات التكيف المصغر (rCSI)** مجموعة فرعية من استراتيجيات التكيف من مؤشر استراتيجيات التكيف الكاملة (CSI)، مع التركيز على خمس آليات تكيف رئيسية متعلقة بالغذاء تتبناها الأسر عندما تواجه نقصاً في الغذاء. يقيس المؤشر معدل تكرار وشدة السلوكيات الغذائية التي اضطرت الأسر إلى اتباعها في الأيام السبعة التي سبقت استطلاع الرأي حين لم يكن لديها ما يكفي من الطعام أو المال لشراء المواد الغذائية. وتشمل هذه الاستراتيجيات تقليل حصص الوجبات وعددها، واستعارة الطعام أو الاعتماد على المساعدة، وتناول الأطعمة الأرخص أو الأقل تفضيلاً، أو إعطاء الأولوية للأطفال على البالغين في تناول الطعام. تشير الدرجة الأعلى على مؤشر استراتيجيات التكيف المصغر (rCSI) إلى انخفاض مستوى الأمن الغذائي، لأنها تعني أن الأسر تعتمد بشكل أكبر على آليات التكيف السلبية. لأغراض هذا التحليل، يُشير الحصول على درجةٍ تفوق 18 إلى مستوى مرتفع من استراتيجيات التكيف المصغر الشديدة، بينما تدل الدرجة الواقعة بين 3 و18 على مستوى متوسط من استراتيجيات التكيف المصغر، أما الدرجات دون 4 فتشير إلى مستوى طفيف من استراتيجيات التكيف المصغر.

واستجابةً للقيود المفروضة على شراء الغذاء، تبين أن جميع اللاجئين في مصر تقريباً (92 في المائة) قاموا بتعديل أنماط استهلاكهم الغذائي، واعتمدوا مؤشر استراتيجيات التكيّف المصغر القائم على استهلاك الغذاء (rCSI). كان هذا الاتجاه متسقاً لدى جميع الجنسيات والمواقع التي شملتها العينة، مع انتشار أقل قليلاً بين أسر اللاجئين السوريين والسودانيين القدامى (انظر الشكل 4). ومع ذلك، ظهرت اختلافات ملحوظة عند تحليل شدة استراتيجيات التكيف المذكورة.

ومن بين الأسر التي تبنت استراتيجيات التكيف المصغرة في استهلاك الغذاء، لجأت نصفها (50 في المائة) إلى استراتيجيات شديدة، سواء من حيث معدل التكرار أو استخدام استراتيجيات ذات شدة أو وزن أعلى نسبياً، مثل قيام البالغين بتقليص تناولهم للغذاء لصالح الأطفال (انظر الشكل 5). ووُجد أن الأسر الناطقة بغير العربية هي الأكثر تضرراً، إذ اتبعت 59 في المائة منها استراتيجيات شديدة للتكيف المصغر في استهلاك الغذاء، وتليها الأسر السودانية الجديدة (52 في المائة). في حين أن استخدام الاستراتيجيات الشديدة للتكيف المصغر كان موزعاً بشكل متساوٍ نسبياً في معظم المواقع، إلا أنه كان أقل بكثير في "المناطق الأخرى".

ومن بين الأسر التي تبنت استراتيجيات التكيف المصغرة، استخدمت 37 في المائة استراتيجيات متوسطة الشدة، مما يشير إلى أن الأسر تكافح من أجل تلبية احتياجاتها الغذائية من دون الاضطرار إلى المساس بشكل سلبي بصحتها أو سبل كسب رزقها. قد تكون هذه الأسر تستنفد مدخراتها، أو تستهلك أطعمة أقل تفضيلاً أو أقل تغذية، أو تقلل حجم الوجبات لتوفير الغذاء المحدود. كانت الأسر السورية أكثر عرضة لاتباع استراتيجيات متوسطة الشدة (41 في المائة) مقارنةً بالجنسيات الأخرى. اتبعت معظم الأسر في "المناطق الأخرى" (66 في المائة) استراتيجيات تكيف مصغرة متوسطة الشدة.

الشكل 4 نسبة الأسر حسب فئة مؤشر استراتيجيات التكيف المصغَّر (rCSI)

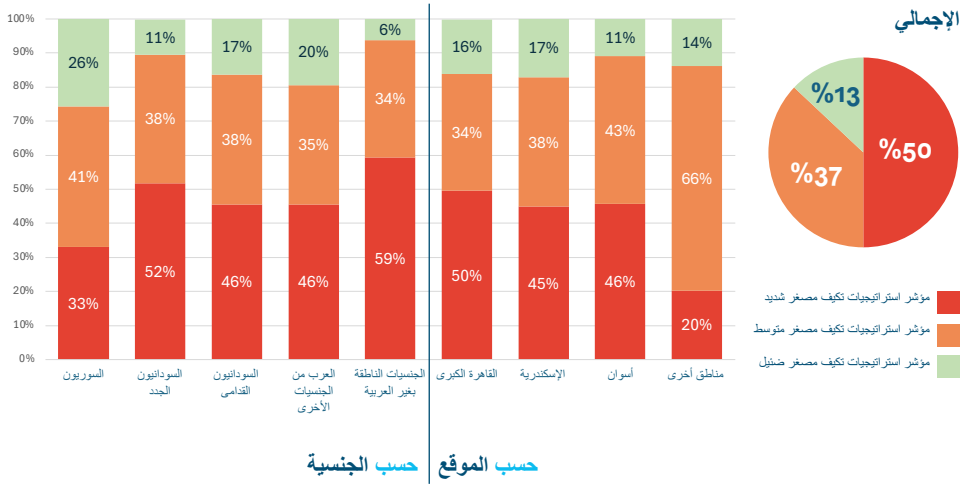

الشكل 5 نسبة الأسر التي تتبنى أي استراتيجيات تكيف مصغر حسب الجنسية والموقع

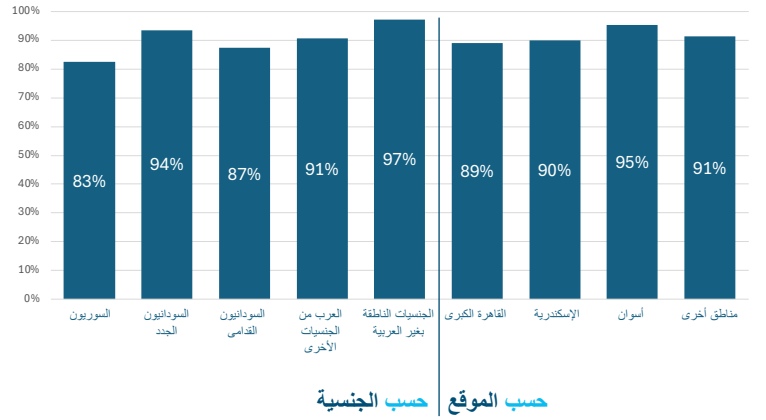

القسم الرابع:
سبل كسب الرزق

مصادر الدخل وسبل كسب الرزق

في حين أن معظم اللاجئين يشاركون في بعض الأنشطة المدرة للدخل، تظل ظروف العمل غير مستقرة إلى حد كبير؛ مما يجعل بعض اللاجئين في مصر عرضة للاستغلال والتمييز نتيجة محدودية الفرص.

تشمل الوظائف النموذجية للاجئين العمل في المصانع وأعمال البناء والتشييد وتقديم الغذاء والتنظيف والقيادة والحلاقة وامتلاك الأنشطة التجارية الصغيرة - مثل المتاجر والمخابز وصالونات الحلاقة والخياطة والمشاريع التي تدار عبر الإنترنت. ومع ذلك، تظل هذه الأشكال من العمل غير رسمية وذات طبيعة عرضية.

وسيمثل قانون اللجوء الوطني رقم 164 لسنة 2024 عندما يدخل حيز التنفيذ مرحلة جديدة لسبل كسب العيش والادماج الاقتصادي. حيث يعطى القانون حق العمل وسينظم عمل اللاجئين في مصر مما يضمن حمايتهم من مخاطر الاستغلال.

حالياً، يخضع حق اللاجئين في العمل لنفس الإطار القانوني الذي ينطبق على جميع الأجانب، والذي يحكمه في الأساس قانون العمل رقم 12 لعام 2003 (بصيغته المعدلة بالقانون رقم 90 لعام 2005) والقرار الوزاري رقم 136 لعام 2003 (بصيغته المعدلة مؤخراً بالقرار رقم 146 لعام 2019). لا تميز هذه القوانين بين اللاجئين وغيرهم من الأجانب، وتضع عدة شروط للتوظيف، مما يمنع فعلياً توظيف اللاجئين بشكل رسمي. ستمنح اللوائح الجديدة الصادرة عن اللجنة الدائمة لشؤون اللاجئين (PCRA)، التي أنشئت في أواخر عام 2024، اللاجئين إمكانية الوصول إلى سوق العمل الرسمي.

ومن الجدير بالذكر أن قانون اللجوء الوطني رقم 164 لسنة 2024 سيتيح للاجئين فور دخوله حيز التنفيذ حق العمل وتأسيس الشركات والعمل لحسابه اوالانضمام إلى شركات قائمة، وذلك على النحو الذي تنظمه القوانين ذات الصلة.

وحتى دخول القانون حيز التنفيذ فان اللاجئين الذين يسعون إلى فرص العمل الحر، تنطبق عليهم نفس اللوائح التي تسري على الأجانب. و يجب على أي أجنبي يرغب في بدء نشاط تجاري تقديم جواز سفر ساري المفعول، ونسخة من خطة العمل، وتوكيل رسمي لمحامٍ، وتصريح أمني، وشهادة من وزارة الاستثمار. تتمثل التحديات الرئيسية التي يواجهها اللاجئون في عدم قدرتهم على تقديم جواز سفر ساري المفعول وتصريح إقامة. تجبر الإجراءات البيروقراطية المرتبطة بإنشاء وتسجيل الأنشطة التجارية والحصول على ترخيص لمزاولة النشاط، لا سيما بالنظر إلى محدودية الوصول إلى النظام المالي الرسمي (راجع قسم "الادخار والديون والوصول إلى الموارد المالية")، معظم اللاجئين على العمل في مجالات عمل غير رسمية أو على الأقل في ظل ظروف غير رسمية وغير قانونية.

في حين أن 69 في المائة من اللاجئين في مصر يشاركون في أنشطة مدرة للدخل[6]، يمثل العمل غير المنتظم المصدر الرئيسي للدخل لدى 37 في المائة منهم، والعمل المنتظم (في القطاع غير الرسمي) لدى 31 في المائة منهم (انظر الشكل 6). في حين تشكل الهدايا والمساعدات المالية الدخل الأساسي لنسبة قدرها 15 في المائة من اللاجئين، فإنها تشكل مصدر دخل ثانوياً أكثر أهمية (24 في المائة). وبالمثل، يعتبر الاقتراض والائتمان مصدَري دخل ثانويَين مهمين (20 في المائة).

تتميز العمالة المنتظمة بأنها أكثر شيوعاً بين اللاجئين السوريين (63 في المائة)، أما العمل العرضي فأكثر شيوعاً بين اللاجئين السودانيين القدامى (50 في المائة) واللاجئين من الجنسيات الناطقة بغير العربية (47 في المائة) (انظر الشكل 7). من الناحية الجغرافية، فالعمالة المنتظمة أكثر سهولة في الإسكندرية و"المناطق الأخرى"، بينما تميل العمالة، في أسوان والقاهرة، إلى أن تكون أكثر عرضية بطبيعتها.

على الرغم من توفير العمل المنتظم لاستقرار أكبر قليلاً، لا يزال يواجه اللاجئون الذين يعملون في وظائف منتظمة الاستغلال والتمييز. قال أحد المشاركين في مجموعة النقاش المركزة: "يوظف أصحاب الأعمال والمصانع اللاجئين برواتب متدنية للغاية ويقولون لهم: "إما القبول وإما الرفض".

بينما يعيش اللاجئون في مصر بشكل أساسي في المناطق الحضرية حيث يمكنهم الوصول فعلياً إلى الأسواق والاستفادة من الخدمات بنفس الطريقة التي يستفيد بها أفراد المجتمعات المحلية، إلا أن الدخل المنخفض وغير المستقر يحد من قوتهم الشرائية وحصولهم على الغذاء.

أعرب المشاركون في مجموعات النقاش المركّزة عن الصعوبة التي يواجهونها في الحصول على دخل كافٍ لتلبية الاحتياجات الأساسية مثل الإيجار والغذاء والرعاية الصحية والتعليم. وأفاد معظم المشاركين بأن فرص العمل المتاحة لهم محدودة أو مؤقتة، وأن أجورهم اليومية منخفضة، وأن أغلب العمل يأتي في المتاجر والمخابز وصالونات الحلاقة وغيرها من الأنشطة التجارية الصغيرة. تواجه النساء عوائق إضافية في الحصول على عمل، حيث تلجأ بعضهن إلى العمل من المنزل، مثل الطبخ أو الخياطة، بينما تجد أخريات أن واجبات رعاية الأطفال أو قلة الخبرة أو المرض يكون عائقاً يحول دون حصولهن على وظائف.

يلعب الوضع القانوني للاجئين ومستويات المهارة لديهم وإمكانية حصولهم على الموارد، مثل رأس المال أو التدريب، دوراً حاسماً في الحصول على عمل، كما هو الحال بالنسبة للشبكات الاجتماعية والوسطاء، ولكن غالباً ما تأتي فرص العمل بأجور منخفضة وظروف عمل سيئة.

ولا يحق للاجئين الاستفادة من برنامج المساعدة الاجتماعية "تكافل وكرامة" (TKP) في مصر، المقدمة في ظل ارتفاع احتياجات المواطنين المصريين. يخدم برنامج تكافل وكرامة 17 في المائة من السكان المصريين، بالإضافة إلى ما يقدر بنحو 40 مليون شخص مدرجين على قائمة الانتظار.

[6] يتضمن ذلك فئات الدخل التالية: العمل المؤقت، العمل المنتظم، الأنشطة التجارية المتوسطة/الصغيرة، الدخل من العقارات (الأرباح/الفوائد/الإيجار).

الشكل 6 مصادر الدخل الأساسية للاجئين في مصر

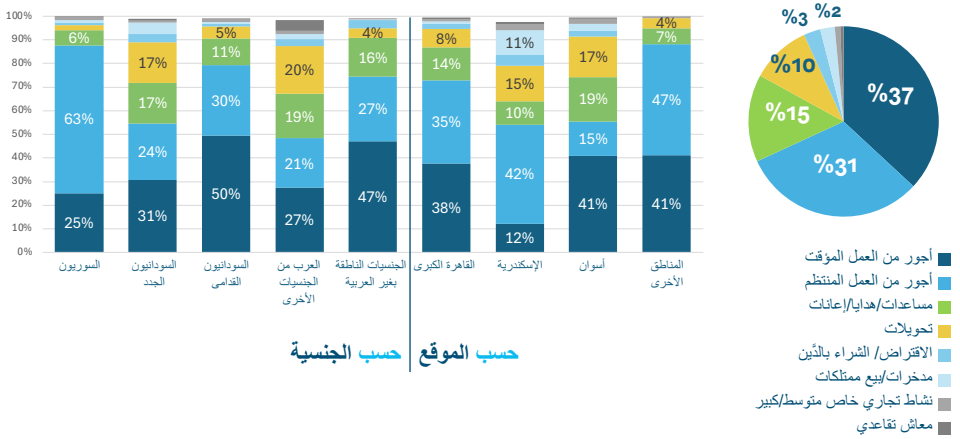

الشكل 7 مصادر الدخل الثانوية للاجئين في مصر

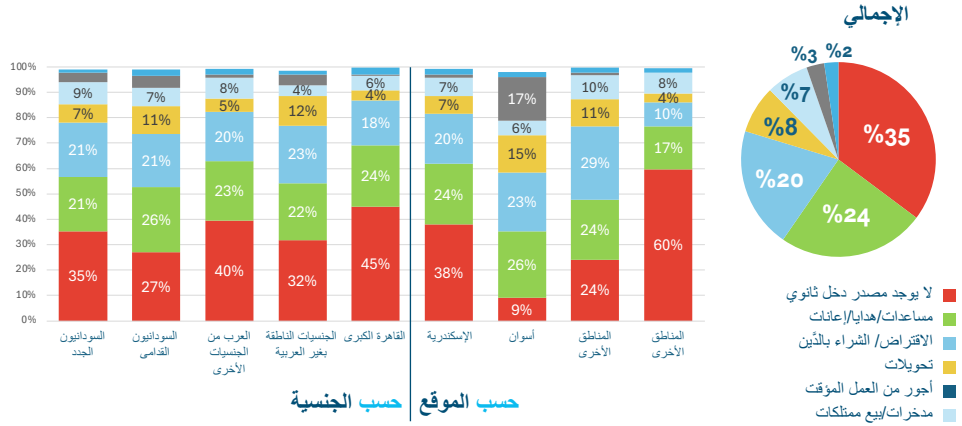

التدريب والدعم

على الرغم من تمتع العديد من اللاجئين في مصر بمستويات عالية من التعليم والتدريب التقني، إلا أن التحديات لا تزال مستمرة من حيث الاعتراف بمؤهلاتهم. وكما ذكر سابقاً، حين يدخل قانون اللجوء حيز التنفيذ سيكون للاجئ حق الاعتراف بالشهادات والمؤهلات الممنوحة من الخارج.

وأشار المشاركون في مجموعة النقاش المركزة إلى أن برامج التدريب المهني غالباً ما تفتقر إلى التوافق مع متطلبات سوق العمل، في حين أن المنح المخصصة لبرامج ريادة الأعمال غالباً ما تكون غير كافية لبدء الأنشطة التجارية. بالإضافة إلى ذلك، فإن العوائق مثل محدودية الوعي والشكوك بين صفوف اللاجئين، وارتفاع تكاليف المواصلات وضيق الوقت تقلل من مدى وصول وتأثير مبادرات التدريب التي يمكن أن تؤدي إلى توفير فرص عمل مستقرة.

ملكية الأصول

على الرغم من أن نسبة كبيرة من أسر اللاجئين في مصر تمتلك أصولاً، إلا أنها تعكس في الغالب أدنى مستويات للمعيشة في السياق الحضري الذي تعيش فيه تلك الأسر نظراً للتحديات التكيفية والاقتصادية التي تواجهها.

للأصول دورٌ مهم في تحديد قدرة الأسرة على مواجهة الافتقار إلى الأمن الغذائي والصدمات الاقتصادية. وعلى العكس من ذلك، فإن الأسر التي تمتلك أصولاً قليلة أو متدهورة تكون أكثر عرضة للمخاطر، لأنها تمتلك وسائل محدودة للحصول على الدخل أو تأمين الغذاء.

تمتلك جميع أسر اللاجئين تقريباً (99.9 في المائة) في مصر أو لديها إمكانية امتلاك إلى خمسة أصول أساسية في المتوسط، مثل جهاز طهي (موقد غير كهربائي) وهاتف ذكي وثلاجة وسرير أو أريكة (انظر الجدولين 7 و8)، ومعظمها أثاثات في شقة مفروشة. كما أن جزءاً كبيراً من تلك الأسر (71 في المائة) لديه إمكانية الوصول إلى أحد الأصول "الكمالية"، مثل غسالة ملابس أو مجفف أو تلفزيون - على الأرجح كأثاث في شقة مفروشة (انظر الجدول 8). اللاجئون السودانيون القدامى واللاجئون من الجنسيات الناطقة بغير العربية هم أقل عرضة بكثير لامتلاك أو الوصول إلى مثل هذه الأصول (نسبتهما معاً 60 في المائة).

الجدول 7. نسبة الأسر التي تمتلك أصولاً

الأصول الأساسية	النسبة المئوية	الأصول الكمالية	النسبة المئوية
موقد غير كهربائي	%92	هاتف محمول ثانٍ	%21
هاتف ذكي	%92	مُكيّف هواء	%18
سرير	%85	فرن	%9
أريكة	%78	مدفأة	%6
ثلاجة	%72	جهاز كمبيوتر	%5
تلفزيون	%62	جهاز لوحي	%4
سخان مياه	%41	غسالة أوتوماتيكية أخرى	%3
إنترنت للهاتف المحمول	%39	دراجة	%3
مكواة	%29	دراجة نارية	%2
غسالة أوتوماتيكية	%22	سيارة	%2

الجدول 8. نسبة الأسر التي تمتلك أصولاً حسب نوع الأصل

نوع الأصل	النسبة المئوية / الرقم
الأصول الأساسية (جهاز طهي، ثلاجة، سخان مياه، هاتف، إنترنت، أريكة)	5.3/%100
الأصول "الكمالية" (غسالة ملابس، مجفف، مكيف هواء، تلفزيون، جهاز لوحي، سيارة/دراجة نارية، مكواة)	1.6/%70
وسائل المواصلات (سيارة، دراجة نارية، دراجة هوائية)	1</%4
الخدمات الإلكترونية	2.2/%80

امتلاك وسائل النقل نادر للغاية بين اللاجئين (4 في المائة) (انظر الجدول 8)، للأسر السورية (12 في المائة)، أما اللاجئون في "المناطق الأخرى" (33 في المائة) فهم أكثر مَن يُرجح أنهم يمتلكون سيارة أو دراجة نارية أو دراجة هوائية من مجموعات اللاجئين الأخرى.

المدخرات والديون وامتلاك موارد مالية

تحول الأجور المنخفضة والعمالة غير المنتظمة بين اللاجئين وادخار المال أو توافر رأس المال اللازم لبناء الأصول.

تلعب المدخرات دوراً حاسماً في تحقيق الاكتفاء الذاتي اقتصادياً، حيث توفر احتياطياً مالياً يمكّن الأسر من تحمل الصدمات الاقتصادية، والاستثمار في التعليم أو اقتناص الفرص التجارية، والتخطيط للاستقرار على المدى الطويل. بدون احتياطيات مالية كافية، يظل اللاجئون معرضين لصعوبة مواجهة النفقات غير المتوقعة، ومعتمدين بشكل أكبر على المساعدات الإنسانية، ويكافحون من أجل التحرر من دوامة الفقر.

في المتوسط، تدخر أسر اللاجئين أقل من 2.5 دولار أمريكي (130.9 جنيهاً مصرياً)[7] شهرياً (انظر الجدول 9). وتُلاحظ أدنى مستويات ادخار بين اللاجئين السودانيين الجدد واللاجئين الناطقين بالعربية "من جنسيات أخرى"، حيث يبلغ متوسط ادخار كل منهما ما يزيد قليلاً عن 1 دولار أمريكي (60.1 جنيهاً مصرياً للاجئين السودانيين و75.3 جنيهاً مصرياً للاجئين من الجنسيات الناطقة بغير العربية)، في حين تسجل أسر اللاجئين الناطقين بالعربية "من جنسيات أخرى" أعلى مستويات ادخار شهري تبلغ 4.6 دولارات أمريكية (226.7 جنيهاً مصرياً).

على الرغم من أن المدخرات المالية الإجمالية لا تزال منخفضة، إلا أن نسبة الأسر التي لديها أموال مخصصة للادخار أعلى في القاهرة الكبرى (3 دولارات أمريكية (150 جنيهاً مصرياً)) - ربما بسبب ارتفاع مستويات الأجور وفرص العمل - مقارنة بالمناطق الأبعد، حيث المدخرات منخفضة بشكل خاص.

يعد الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية أمراً بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاكتفاء الذاتي. بدون مكان

الجدول 9. متوسط المدخرات المبلغ عنها لكل أسرة في شهر عادي

بالجنيه المصري (الدولار الأمريكي)

الإجمالي	**131 (2.6)**
السوريون	145 (2.9)
السودانيون الجدد	60 (1.2)
السودانيون القدامى	154 (3.0)
العرب من الجنسيات الأخرى	75 (1.5)
الجنسيات الناطقة بغير العربية	227 (4.6)
القاهرة الكبرى	156 (3.1)
الإسكندرية	96 (1.9)
أسوان	24 (0.5)
المناطق الأخرى	10 (0.2)

[7] سعر الصرف المستخدم في هذا التقرير: 50 جنيهاً مصرياً = 1 دولار أمريكي، بناءً على متوسط السعر الذي نشره البنك المركزي المصري في مايو 2025.

آمن للاحتفاظ بالأموال، يواجه اللاجئون مزيداً من صعوبة الوضع المالي. توفر الحسابات المصرفية الاستقرار، وتسمح بالادخار وتمكن من المشاركة في الاقتصاد الرسمي. وبالمثل، يعد الوصول إلى الائتمان أمراً ضرورياً للاستثمار، سواء في التعليم أو الأعمال التجارية أو تحسين الظروف المعيشية، مما يوفر فرصاً تتجاوز مجرد الكفاف.

على الرغم من أن اللاجئين في مصر يمكنهم فتح حسابات مصرفية كأجانب كما ورد فى تعليمات البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي رقم 194 لسنة 2020، إلا أن هناك تحديات بسبب نقص الوثائق. تطلب المؤسسات المصرفية حيازة جواز سفر إلى جانب "ضمانات" إضافية، مثل إثبات العمل الرسمي والإقامة القانونية وعقد إيجار مسجل - وهي وثائق لا تكون في حيازة اللاجئين عادةً. تؤثر هذه العوائق على الخدمات المالية الأخرى، بما في ذلك تسجيل بطاقات SIM، وتحويل وصرف النقود عبر الهاتف المحمول، والحسابات البريدية، والائتمان الصغير. ونتيجة لذلك، غالباً ما يُستبعد اللاجئون من حسابات التوفير والقروض الرسمية والمعاملات الرقمية، مما يزيد من صعوبة وضعهم الاقتصادي وعدم استقرارهم.

يتمتع 15 في المائة فقط من اللاجئين بإمكانية إنشاء حساب مصرفي أو تحصيل الخدمات النقدية عبر الهاتف المحمول أو غيرها من الخدمات التي يقدمها موفرو الخدمات المالية الآخرون (انظر الجدول 10). في حين أن استخدام هذه الخدمات يكاد يكون معدوماً في "المناطق الأخرى"، فإن الوصول إليها بين الأسر "الأخرى" المتحدثة باللغة العربية أعلى بشكل ملحوظ (37 في المائة).

وبالمثل، فإن عدم حصول اللاجئين على الائتمان الرسمي، الذي يمكن أن يدعم الحركة الاقتصادية، يدفعهم نحو شبكات مالية غير رسمية وعالية المخاطر، مما يقوض استقرارهم على المدى الطويل. أفاد ما يقرب من خمسي أسر اللاجئين (44 في المائة) بأنهم يحصلون على قروض غير رسمية، والتي يمكن أن تشمل أصحاب المتاجر أو المقرضين المحليين. وتقل نسبة الحصول على القروض بين أسر الجنسيات الناطقة بغير العربية (36 في المائة) وتلك التي تقيم في "المناطق الأخرى" (26 في المائة) (انظر الجدول 11). وحين يتوفر الائتمان، يكون في الغالب غير رسمي بسبب محدودية الوصول إلى الخدمات المصرفية الرسمية، مما يعرض اللاجئين لمخاطر مالية أكبر.

تلعب التحويلات المالية دوراً حاسماً آخر في دعم أسر اللاجئين في مصر. يتلقى ثلث الأسر التي شملتها العينة تحويلات مالية، معظمهم على أساس منتظم. وتتلقى الغالبية هذه التحويلات شخصياً أو من خلال مكتب البريد بسبب عدم امتلاكهم

الجدول 10. نسبة الأسر اللاجئة في مصر التي لديها إمكانية الوصول إلى مقدمي الخدمات المالية

الإجمالي	**%15**
السوريون	%13
السودانيون الجدد	%15
السودانيون القدامى	%12
العرب من الجنسيات الأخرى	%37
الجنسيات الناطقة بغير العربية	%16
القاهرة الكبرى	%18
الإسكندرية	%17
أسوان	%10
المناطق الأخرى	%1

الجدول 11. نسبة الأسر اللاجئة في مصر القادرة على الوصول إلى مصادر التمويل الائتماني

الإجمالي	**%44**
السوريون	%42
السودانيون الجدد	%51
السودانيون القدامى	%42
العرب من الجنسيات الأخرى	%51
الجنسيات الناطقة بغير العربية	%36
القاهرة الكبرى	%39
الإسكندرية	%80
أسوان	%59
المناطق الأخرى	%26

لحسابات مصرفية.

نظراً لندرة الاحتياطيات المالية ومحدودية وصول اللاجئين إلى الائتمان، تكبد أكثر من نصف أسر اللاجئين ديوناً في الثلاثين يوماً التي سبقت الاستطلاع، مع انتشار أعلى بكثير بين اللاجئين السودانيين الجدد (59 في المائة) وأسر اللاجئين في أسوان (83 في المائة) وكذلك الإسكندرية (66 في المائة).

يبلغ متوسط ديون أسر اللاجئين 445 دولاراً أمريكياً (22100 جنيه مصري)، ويرتفع هذا المبلغ إلى أكثر من 1600 دولار أمريكي (80900 جنيه مصري) بين أسر اللاجئين الناطقين بالعربية "من جنسيات أخرى"، وتكون أعلى في الإسكندرية مقارنة بالمناطق الأخرى. نظراً لانخفاض المدخرات لدى أسر اللاجئين، فإن قدرة أسر اللاجئين على سداد الديون والخروج من فخ الديون محدودة للغاية أو معدومة. يمثل أفراد الأسرة والأقارب في الخارج المصدر الرئيسي للائتمان (60 في المائة)، في حين يمثل أرباب العمل دائنين مهمين للأسر السورية (انظر الشكل 8).

تتكبد أسر اللاجئين الديون في المقام الأول لتلبية الاحتياجات الأساسية وليس لأغراض الاستثمار. خلال الثلاثين يوماً الماضية، كانت مدفوعات الإيجار (43 في المائة) السبب الرئيسي لتكبد الديون، تليها شراء المواد الغذائية (31 في المائة) وسداد النفقات الصحية (16 في المائة) (انظر الشكل 9). اللاجئون من الجنسيات الناطقة بغير العربية (47 في المائة)، وكذلك اللاجئون في أسوان (50 في المائة) والقاهرة الكبرى (43 في المائة) هم الأكثر عرضة للاقتراض لسداد تكاليف الإيجار. اللاجئون السودانيون القدامى واللاجئون في الإسكندرية هم الأكثر عرضة للاعتماد على الاقتراض لشراء المواد الغذائية مقارنة بمجموعات اللاجئين الأخرى واللاجئين في "المناطق الأخرى". وفي الوقت نفسه، تميل الديون المتكبدة لسداد نفقات الرعاية الصحية إلى أن تكون أكثر انتشاراً بين اللاجئين السوريين واللاجئين في "المناطق الأخرى".

تعكس النسبة المرتفعة لأسر اللاجئين التي تلجأ إلى الديون لسداد احتياجاتها الأساسية ارتفاع تكاليف المعيشة في مصر. فعلى مدى السنوات الخمس الماضية، أدى التضخم الكبير في أسعار المواد الغذائية والإسكان - الناتج عن انخفاض قيمة العملة، واضطرابات سلسلة التوريد العالمية، والإصلاحات الاقتصادية المحلية - إلى زيادة الضغوط المالية على الأسر. ارتفع معدل التضخم السنوي من 5.2 في المائة في عام 2021 إلى 38.2 في المائة في يوليو 2023، قبل أن ينخفض إلى 24 في المائة بحلول يناير 2025. تأثرت أسعار المواد الغذائية بشكل خاص: ففي يوليو 2024، ارتفعت تكلفة الخبز بنسبة 181.9 في المائة على أساس سنوي، والبطاطس بنسبة 133.9 في المائة، والطماطم بنسبة 121.5 في المائة.

أدت اتجاهات التضخم هذه إلى تفاقم الضغوط المالية على أسر اللاجئين، لا سيما بالنظر إلى اعتمادهم على العمالة غير الرسمية. ونتيجة لذلك، يلجأ الكثيرون إلى الاقتراض، مما يجعل الديون مؤشراً حاسماً على صعوبة الوضع الاقتصادي.

تم احتساب جميع النسب المئوية بناءً على مستويات الأسعار واتجاهات التضخم السائدة في وقت التحليل.

الشكل 8 المصدر الرئيسي للائتمان بين أسر اللاجئين في الثلاثين يوماً التي سبقت استطلاع الرأي

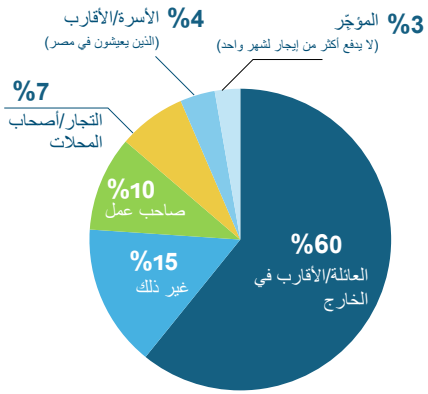

الشكل 9 أهم أسباب تكبد الديون في الثلاثين يوماً التي سبقت استطلاع الرأي

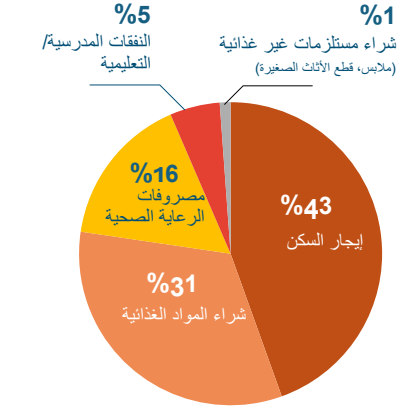

استراتيجيات التكيف من أجل كسب الرزق

الشكل 10 نسبة الأسر التي تتبنى أي استراتيجيات تكيف لكسب الرزق حسب الجنسية والموقع

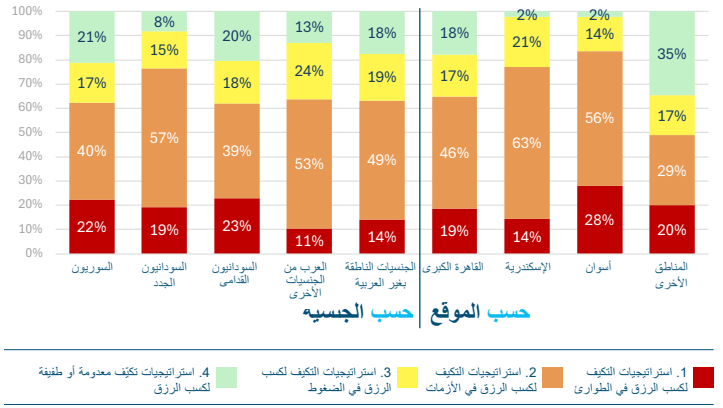

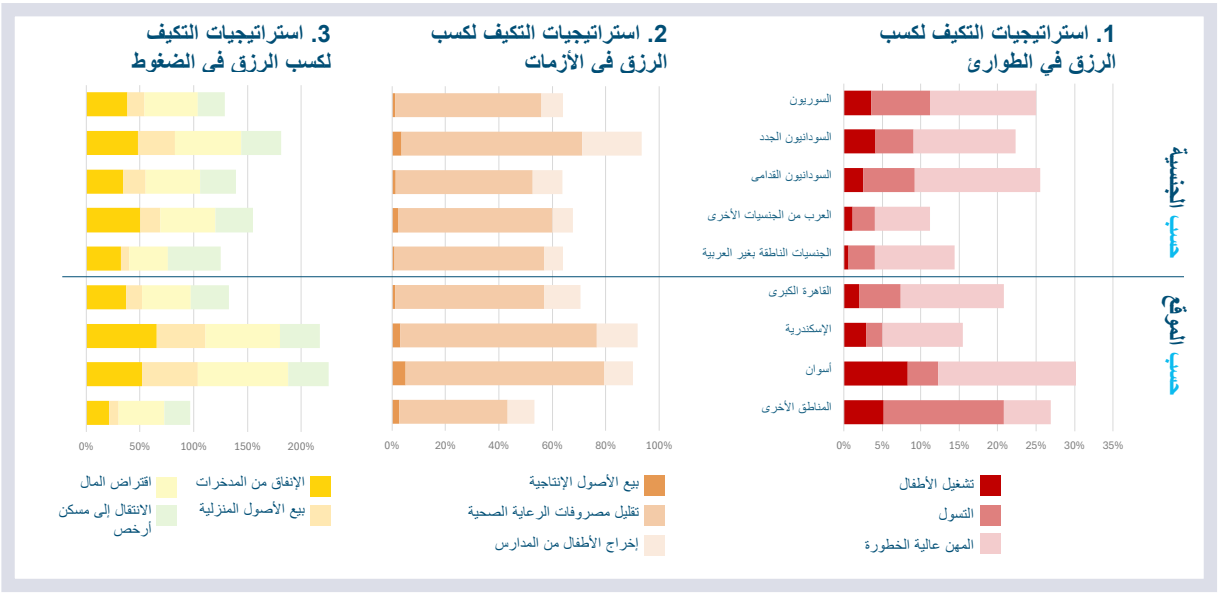

مؤشر **"استراتيجيات التكيف من أجل كسب الرزق"** هو مؤشر يستخدم لفهم قدرة الأسر على التكيف على المدى المتوسط والطويل استجابة لنقص الغذاء أو المال اللازم لشراء الغذاء، وقدرتها على التغلب على التحديات في المستقبل. يستمد المؤشر من سلسلة من الأسئلة المتعلقة بتجارب أسر اللاجئين مع ضغوط كسب الرزق واستنزاف الأصول للتعامل مع نقص الغذاء. الاستراتيجيات محددة حسب السياق وتنقسم إلى ثلاث فئات: استراتيجيات التعامل مع الضغوط والأزمات والطوارئ. بالنسبة لهذا التحليل، كانت الاستراتيجيات التالية كما يلي:

حالات الطوارئ: عمل الأطفال/التسول/الوظائف عالية المخاطر

الأزمات: بيع الأصول الإنتاجية/تقليل نفقات الرعاية الصحية/ إخراج الأطفال من المدارس

الضغوط: إنفاق المدخرات/بيع الأصول المملوكة للأسرة/اقتراض المال/ الانتقال إلى مسكن أرخص

يُظهر التحليل أن الغالبية العظمى (86 في المائة) من اللاجئين يتبعون إحدى استراتيجيات التكيف من أجل كسب الرزق. نصف أسر اللاجئين (50 في المائة) تعتمد على استراتيجيات التكيف مع الأزمات وحوالي خمسها (18 في المائة) تعتمد استراتيجيات التكيف مع الطوارئ (انظر الشكل 10).

يحتل اللاجئون السودانيون القدامى (23 في المائة) واللاجئون السوريون (22 في المائة) المرتبة الأعلى بين أولئك الذين يلجؤون إلى اعتماد استراتيجيات التكيف في حالة الطوارئ. إن انتشار استراتيجيات مواجهة الأزمات أعلى بكثير بين اللاجئين السودانيين الجدد (57 في المائة) مقارنة بالمجموعات الأخرى من اللاجئين (انظر الشكل 10). فمن حيث الموقع، فاللاجئون في أسوان هم الأكثر احتمالاً لتطبيق استراتيجيات التكيف (84 في المائة)، حيث يعتمد 56 في المائة منهم على استراتيجيات مواجهة الأزمات و28 في المائة على استراتيجيات مواجهة الطوارئ.

تقلل الغالبية العظمى (60 في المائة) من أسر اللاجئين في مصر من نفقات رعايتهم الصحية للتكيف مع الأوضاع الراهنة، وهو ما يعتبر استراتيجية لمواجهة الأزمة، يليها اقتراض المال (51 في المائة)، وإنفاق المدخرات (41 في المائة)، والانتقال إلى سكن أرخص (38 في المائة)، وكلها تعتبر استراتيجيات ضغط. وينعكس هذا أيضاً في النسبة المرتفعة لأسر اللاجئين التي لا تسعى للحصول على الخدمات الصحية اللازمة (انظر قسم الاستفادة من الخدمات الأساسية، صفحة 16).

بالرغم من المجهودات التي تبذلها الحكومة المصرية في توفير الحماية لأسر اللاجئين والأطفال، إلا أن زيادة أعداد اللاجئين والنقص الحاد في التمويل يؤدي إلى إضطرار بعض الأسر لاستخدام استراتيجيات التأقلم الطارئة. ولهذا قد لجأ خُمس أسر اللاجئين في مصر إلى استراتيجيات مواجهة طارئة، وهو ما يعكس مستوى مرتفعًا من الضغوط المعيشية واستنزافًا لقدراتهم على التكيف، ويشير إلى اعتماد بعض الأسر على آليات سلبية ذات آثار طويلة الأمد على رفاهها واستقرارها.

كان شراء الغذاء هو السبب الرئيسي الذي يدفع اللاجئين إلى اللجوء إلى استراتيجيات التكيف من أجل كسب الرزق (86 في المائة) إلى جانب دفع الإيجار (79 في المائة) (انظر الشكل 17). تحتل نفقات الرعاية الصحية والحصول على الخدمات المنزلية الأساسية (الكهرباء والطاقة والتخلص من النفايات) مرتبة عالية أيضاً بين أسباب استخدام استراتيجيات التكيف من أجل كسب الرزق، على الرغم من أن هذه الخدمات مدعومة من الحكومة المصرية للمصريين وغير المصريين على حد سواء. تتوافق هذه النتائج مع التحليل المتعلق بتكبد الديون لتلبية الاحتياجات الأساسية (انظر الصفحة 22).

اللاجئون السودانيون والسوريون الجدد أكثر عرضة للاستعانة باستراتيجيات التكيف من أجل كسب الرزق لشراء الغذاء، وأيضاً لدفع الرسوم المدرسية وتكاليف التعليم الأخرى، وسداد الديون القائمة. كما أشار العديد من المشاركين في مجموعات النقاش المركّزة إلى آليات التكيف، التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على قدرة الأسرة على تلبية احتياجاتها الأساسية على المدى القصير والطويل. قال الكثيرون منهم إنهم قللوا من استهلاكهم من الغذاء، حيث أصبحوا يتناولون وجبة واحدة فقط في اليوم، أو باعوا ممتلكاتهم الشخصية، أو انتقلوا إلى مساكن أرخص، أو أخرجوا أطفالهم من المدرسة. يعتمد الكثيرون على أنظمة الدعم المجتمعي أو التحويلات المالية، ولكن هذه المصادر محدودة وغير موثوق فيها. وقالوا إن المساعدات الإنسانية ليست كافية لتلبية الاحتياجات، وأن الوصول إليها غير منتظم، وإن برامج التوظيف لا تصل إلا إلى عدد صغير من المحتاجين.

الشكل 11 نسبة أسر اللاجئين مصنفة حسب الأسباب الرئيسية لاعتماد استراتيجيات التكيف هذه

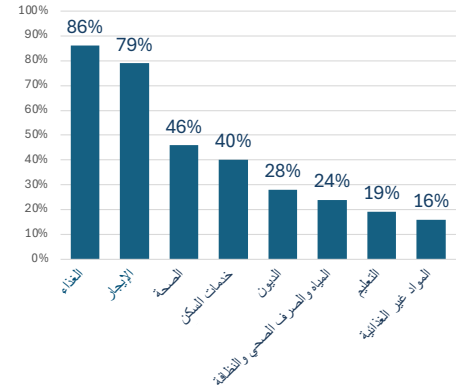

القسم الخامس:
القدرات الاقتصادية

نفقات الأسرة

تقييم النفقات الأسرية يوفر نظرة مباشرة على استقرارها المالي وأولوياتها وصعوبة أوضاعها. يساعد تحليل إجمالي نسبة ما تخصصه الأسرة لنفقاتها، مثل الغذاء أو الإسكان أو الرعاية الصحية أو التعليم أو سداد الديون، في تحديد قدرتها على تحمل الصدمات الاقتصادية.

يبلغ متوسط الاستهلاك الشهري للفرد من اللاجئين في مصر 63 دولاراً أمريكياً (3138 جنيهاً مصرياً)، ويخصص ما يقرب من نصف هذا المبلغ للطعام (انظر الشكل 12).

عند النظر إلى جميع فئات الاستهلاك، يمثل الغذاء (44 في المائة) والإيجار (30 في المائة) أكبر فئتين تقع ضمنهما نفقات اللاجئين في مصر، وهو ما ينطبق على جميع الجنسيات والمواقع التي شملتها العينة (انظر الشكلين 13-14). تُظهر البيانات أن السودانيين الجدد والقدامى لديهم أقل إنفاق إجمالي، في حين أن الأسر السودانية الجديدة واللاجئين العرب "من الجنسيات الأخرى" لديها أقل نسبة إنفاق على الغذاء (انظر الشكل 22). أيضاً، لدى السودانيين الجدد أعلى نسبة إنفاق على الإيجار.

تميل الأسر التي تنفق مبالغ إيجارية أعلى إلى إنفاق أقل على الغذاء، مما يشير إلى أن الإيجار عامل رئيسي يؤثر على مقدار الأموال المتبقية لتلبية الاحتياجات الأساسية. تسلط هذه الموازنة الضوء على كيفية تأثير ارتفاع نفقات الإسكان بشكل مباشر على الأمن الغذائي ورفاهية الأسرة بشكل عام. في حين أن إجمالي نفقات الاستهلاك للفرد كان متسقاً بشكل عام في جميع المواقع، إلا أنه كان أقل بشكل ملحوظ في "المناطق الأخرى"، ربما بسبب انخفاض الدخل والأسعار في المناطق البعيدة. ومع ذلك، فإن نسبة النفقات المخصصة للغذاء أعلى بكثير في "المناطق الأخرى" (60 في المائة)، في حين أن الأسر في هذه المناطق تنفق مبالغ أقل على الإيجار مقارنة بالأسر في المحافظات الأخرى.

الشكل 12 متوسط نسبة نفقات الاستهلاك الأسري حسب فئة الاستهلاك

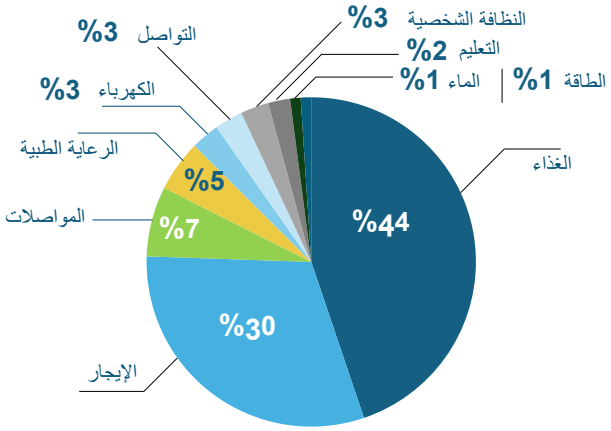

الشكل 13 متوسط حصة الإنفاق الأسري حسب الفئة وإجمالي الإنفاق الشهري الإنفاق (حسب الجنسية)

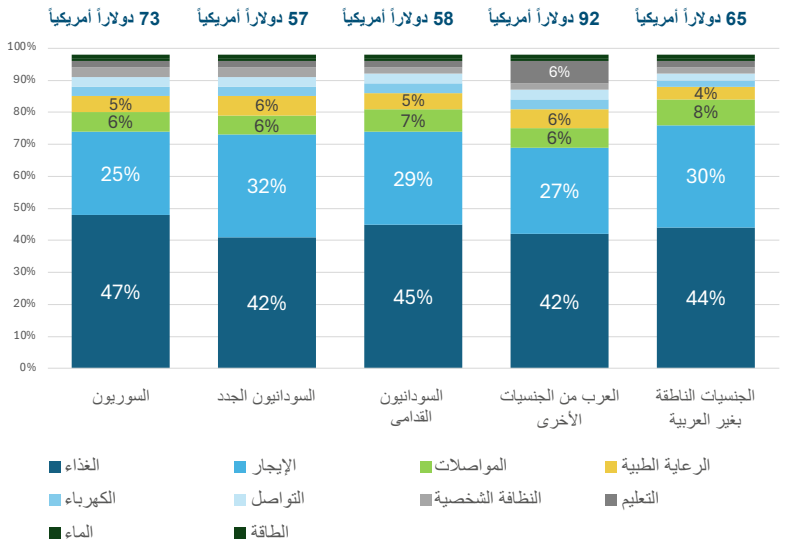

الشكل 14 متوسط حصة الإنفاق الأسري حسب الفئة وإجمالي الإنفاق الشهري (حسب الموقع)

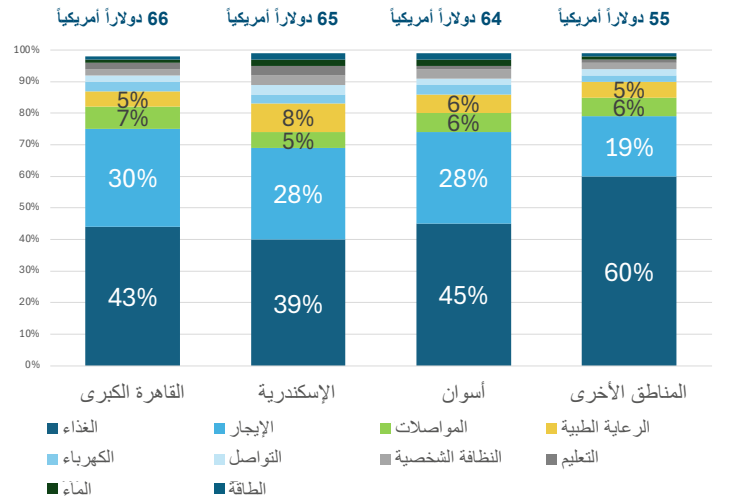

القدرة الاقتصادية على تلبية الاحتياجات الأساسية

تمثل القدرة الاقتصادية على تلبية الاحتياجات الأساسية (ECMEN) مؤشراً يقيس مدى قدرة الأسر على تلبية احتياجاتها الغذائية وغير الغذائية الأساسية من خلال قدرتها الاقتصادية الخاصة – نقداً و/أو إنتاجها الخاص – باستثناء المساعدات.

يتم حساب هذه القدرة الاقتصادية من خلال مقارنة إجمالي الإنفاق للفرد في كل أسرة بعد طرح المساعدة النقدية التي تلقتها مقابل أدنى حدين نقديين: سلة الحد الأدنى للإنفاق (MEB) وسلة الحد الأدنى للإنفاق للبقاء (SMEB). تُعرَّف سلة الحد الأدنى للإنفاق (MEB) بأنها كل ما تحتاج إليه الأسرة لتلبية احتياجاتها الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، تم وضع سلة الحد الأدنى للإنفاق للبقاء (SMEB) لتحديد الموارد الاقتصادية اللازمة للحفاظ على البقاء وتلبية الاحتياجات الضرورية للحياة. تساعد كل من سلة الحد الأدنى للإنفاق (MEB) وسلة الحد الأدنى للإنفاق للبقاء (SMEB) على فهم ما إذا كانت القدرات الاقتصادية للأسر كافية لتلبية احتياجاتها الأساسية. تعتبر الأسر التي يقل إجمالي إنفاقها عن سلة الحد الأدنى للإنفاق للبقاء ذات قدرة اقتصادية غير كافية للغاية، بينما تعتبر الأسر التي يتراوح إجمالي إنفاقها بين سلة الحد الأدنى للإنفاق للبقاء وسلة الحد الأدنى للإنفاق ذات قدرة اقتصادية غير كافية، بينما تعتبر الأسر التي يزيد إجمالي إنفاقها عن سلة الحد الأدنى للإنفاق ذات قدرة اقتصادية كافية.

تم حساب سلة الحد الأدنى للإنفاق للبقاء (SMEB) وسلة الحد الأدنى للإنفاق (MEB) لهذا التحليل باستخدام نهج مختلط، قائم على الإنفاق والحقوق. بالنسبة للنهج القائم على الإنفاق، تم تحديد مجموعة من خلال تحديد الأسر التي حصلت على درجة مقبولة في استهلاك الغذاء (FCS)، ولم تعتمد على استراتيجيات التكيف لكسب الرزق في الأزمات أو الطوارئ (LCS) ولم يكن لديها مؤشر استراتيجيات التكيف المصغرة (rCSI).

تم تطبيق نهج قائم على الحقوق لتكملة الطريقة القائمة على الإنفاق. وقد اعتمد هذا النهج على خبرة برنامج الأغذية العالمي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تحليل المستلزمات الغذائية وغير الغذائية المشمولة في تقييم الهشاشة والضعف للاجئين في مصر، وتم استكماله بمجموعات نقاش مركزة ومشاورات مجتمعية. وكانت نتائج النهج القائم على الحقوق مشابهة جداً لنتائج النهج القائم على الإنفاق، مع تعديل فقط سلة الحد الأدنى للإنفاق وسلة الحد الأدنى للإنفاق للبقاء القائمتين على الأغذية بمقدار 2 جنيه مصري (0.04 دولار أمريكي) للفرد وسلة الحد الأدنى للإنفاق وسلة الحد الأدنى للإنفاق للبقاء غير القائمتين على الأغذية بمقدار 18.3 جنيهاً مصرياً (0.37 دولار أمريكي) للفرد.

ترتبط تكلفة سلة الحد الأدنى للإنفاق وسلة الحد الأدنى للإنفاق للبقاء للفرد سلباً بحجم الأسرة، حيث لا تزداد النفقات غير الغذائية بشكل متناسب مع عدد أفراد الأسرة. وينتج عن ذلك وفورات الحجم، حيث يؤدي شراء أو استخدام السلع بالجملة إلى خفض متوسط التكلفة للفرد. وتنطبق وفورات الحجم هذه على بنود مثل الإيجار والمياه والكهرباء. ومع ذلك، يتم التعامل مع مكون سلة الحد الأدنى للإنفاق وسلة الحد الأدنى للإنفاق للبقاء على أنه ثابت لكل فرد من أفراد الأسرة، حيث تظل الاحتياجات الغذائية الفردية ثابتة بغض النظر عن حجم الأسرة. وفي حين أن بعض وفورات الحجم قد تنطبق على التكاليف المشتركة المتعلقة بالغذاء مثل نفقات الغاز والطهي، فإن هذه التكاليف ضئيلة للغاية ويتم تضمينها في نفقات الأسرة الأخرى.

بشكل عام، يعيش أكثر من نصف اللاجئين في مصر (56 في المائة) تحت مستوى سلة الحد الأدنى للإنفاق للبقاء، مما يسلط الضوء على قدراتهم الاقتصادية المحدودة للغاية (انظر الشكل 24). وترتفع هذه النسبة بين أسر اللاجئين السودانيين القدامى (62 في المائة) وأسر الجنسيات الناطقة بغير العربية (60 في المائة) (انظر الشكل 15). جغرافياً، من المرجح أن يعيش اللاجئون في "المناطق الأخرى" والإسكندرية تحت الحد الأدنى لسلة الحد الأدنى للإنفاق للبقاء.

يعيش 4 في المائة آخرون من أسر اللاجئين بين حد سلة الحد الأدنى للإنفاق وسلة الحد الأدنى للإنفاق للبقاء، مما يعني أن 60 في المائة يعيشون تحت حد سلة الحد الأدنى للإنفاق، مما يشير إلى عدم كفاية القدرة الاقتصادية لتلبية الاحتياجات الأساسية. كما تسجل أسر اللاجئين السودانيين القدامى وأسر الجنسيات الناطقة بغير العربية أيضاً أعلى نسبة في هذه الفئة (انظر الشكل 15).

الجدول 12. سلة الحد الأدنى للإنفاق شهرياً (MEB) حسب عدد أفراد الأسرة — بالجنيه المصري (الدولار الأمريكي)

سلة الحد الأدنى للإنفاق	1	2	3	4	5	6	7
الغذاء	(29) 1400	(58) 2800	(87) 4200	(116) 5600	(145) 6900	(174) 8300	(203) 9700
المستلزمات غير الغذائية	(51) 2400	(76) 3600	(93) 4500	(97) 4700	(121) 5800	(145) 6700	(118) 5600
إجمالي سلة الحد الأدنى للإنفاق	(80) 3800	(134) 6400	(180) 8600	(213) 10200	(266) 12700	(314) 15100	(320) 15400

الجدول 13. سلة الحد الأدنى للإنفاق للبقاء شهرياً (SMEB) حسب عدد أفراد الأسرة — بالجنيه المصري (الدولار الأمريكي)

سلة الحد الأدنى للإنفاق	1	2	3	4	5	6	7
الغذاء	(29) 1400	(58) 2800	(87) 4200	(116) 5600	(145) 6900	(174) 8300	(203) 9700
المستلزمات غير الغذائية	(47) 2260	(69) 3300	(79) 3800	(86) 4100	(104) 5000	(111) 5300	(94) 4500
إجمالي سلة الحد الأدنى للإنفاق للبقاء	(76) 3600	(126) 6100	(166) 8000	(202) 9700	(248) 12000	(284) 13600	(297) 14300

الشكل 15 نسبة الأسر حسب فئات القدرة الاقتصادية على تلبية الاحتياجات الأساسية (ECMEN)

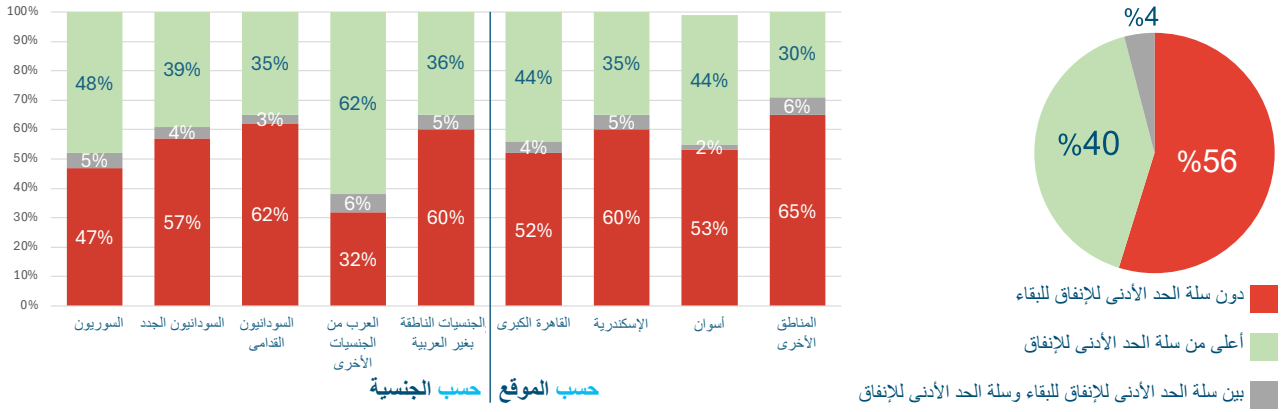

تحليل الفجوات

يقيس **تحليل الفجوات** متوسط الفرق بين تكلفة سلة الحد الأدنى للإنفاق للبقاء لدى الأسرة وقدرتها الاقتصادية على تحمل تلك التكاليف بشكل مستقل، وذلك بالنسبة للأسر التي تقع تحت مستوى سلة الحد الأدنى للإنفاق للبقاء.

تُعرَّف الفجوة الغذائية بأنها النقص بين القدرة الاقتصادية للاجئين واحتياجاتهم الغذائية، أي المكون الغذائي من سلة الحد الأدنى للإنفاق للبقاء.

يُستخدم تحليل الفجوات عند تحديد قيمة التحويل للعمليات النقدية، ذلك أنه يقدّر متوسط الموارد النقدية اللازمة لرفع القدرة الاقتصادية للسكان المستهدفين إلى مستوى تكلفة الاحتياجات الأساسية، مما يوفر نظرة مهمة لتحديد قيمة التحويل المناسبة.

لأغراض هذا التحليل، تم النظر فقط في الأسر التي يقل دخلها عن سلة الحد الأدنى للإنفاق للبقاء. وقد تم حساب قدرتها الاقتصادية، أي النفقات باستثناء المساعدات، بمبلغ 1484 جنيهاً مصرياً (30 دولاراً أمريكياً) للحد الأدنى لسلة الحد الأدنى للإنفاق للبقاء و650 جنيهاً مصرياً (13 دولاراً أمريكياً) للغذاء فقط.

تمثل سلة الحد الأدنى للإنفاق للبقاء (2425 جنيهاً مصرياً (50 دولاراً أمريكياً) وسلة الغذاء (1400 جنيه مصري (28 دولاراً أمريكياً) القيمة الفردية لسلة الحد الأدنى للإنفاق للبقاء لأسرة مكونة من أربعة أفراد في المتوسط (9700 جنيه مصري (202 دولار أمريكي) (انظر الشكل 16).

تبلغ فجوة الاحتياجات للشخص الواحد شهرياً للأسر ذات القدرة الاقتصادية الأقل من حد سلة الحد الأدنى للإنفاق للبقاء 39 في المائة (941 جنيهاً مصرياً (20 دولاراً أمريكياً))، وتبلغ، في حال وجود فجوة أكبر لتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية، 54 في المائة (حوالي 750 جنيهاً مصرياً (15 دولاراً أمريكياً)).

الشكل 16 الفجوة في تلبية الحد الأدنى من احتياجات البقاء والاحتياجات الغذائية للشخص الواحد شهرياً في أسرة مكونة من أربعة أفراد

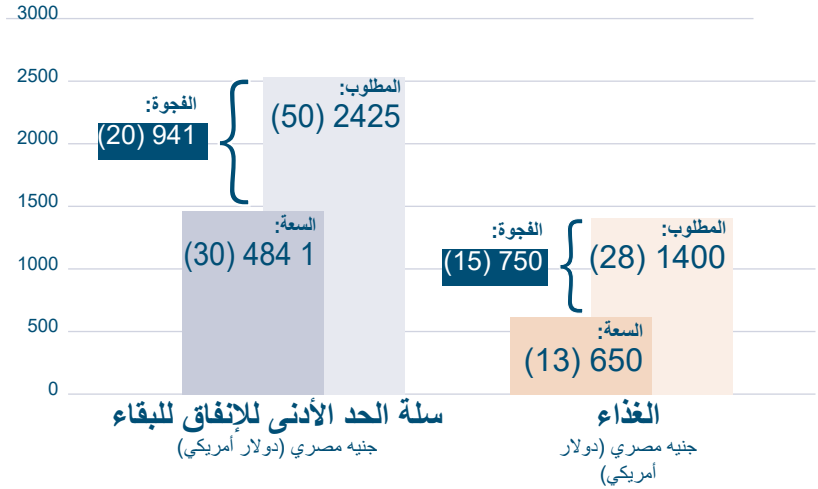

القسم السادس:
الهشاشة والضعف مجتمعَين

الاحتياجات الأساسية

تقوم **طريقة تحليل الاحتياجات الأساسية (ENA)** بتقييم قدرة اللاجئين على تلبية احتياجاتهم الأساسية من الغذاء وغيره اعتماداً على مواردهم الخاصة، دون تلقي دعم خارجي.

تم اختيار تحليل الاحتياجات الأساسية، الذي يتوافق مع الإطار التحليلي المشترك، كمنهجية يستند إليها هذا التحليل بسبب تركيزه على الأشخاص، وقدرته على استيعاب مجموعة واسعة من الاحتياجات الخاصة باللاجئين، وحساسيته للعوامل السياقية، مثل الوصول إلى الخدمات. ويمكن تطبيق التوصيات المستخلصة من التحليل على مجموعة واسعة من الاستجابات المتعلقة بالبرنامج، ويمكن أن يسترشد بها نهج الاستهداف القائم على الاحتياجات للتدخلات الإنسانية والإنمائية، كما أنها مفيدة في التدخلات متعددة الشركاء.

تعد الهشاشة والضعف لدى الأسرة مؤشراً مركباً يُقاس من خلال الجمع بين ثلاثة مؤشرات للنتائج، بما في ذلك القدرة الاقتصادية للاجئين على تلبية الاحتياجات الأساسية، ومعدل استهلاك الأسرة للغذاء، واستراتيجيات التكيف من أجل كسب الرزق.

يحدد وضع الأسرة الذي تعكسه هذه المؤشرات الثلاثة تصنيفها من حيث مدى صعوبة أوضاعها المعيشية: غير ضعيفة، متوسطة الضعف، عالية الضعف، شديدة الضعف للغاية.

يمكن الاطلاع على معلومات أكثر تفصيلاً عن حساب تحليل الاحتياجات الأساسية (ENA) للأسرة في الملحق.

تعاني غالبية أسر اللاجئين في مصر من مستويات عالية من الضعف، حيث تندرج 65 في المائة منها في الفئات شديدة الضعف للغاية أو عالية الضعف بسبب القيود الاقتصادية الشديدة، وسوء استهلاك الغذاء، وضعف القدرة على الصمود في مجال كسب الرزق (انظر الشكل 19).

بشكل عام، 16 في المائة من أسر اللاجئين شديدة الضعف للغاية. تعتبر الأسر شديدة الضعف للغاية عندما يقع مؤشران على الأقل أو جميع المؤشرات الثلاثة - القدرة الاقتصادية على تلبية الاحتياجات الأساسية ومعدل استهلاك الأسرة للغذاء واستراتيجيات التكيف من أجل كسب الرزق - في الفئة الأكثر خطورة أو الفئة السلبية. وتوجد النسبة الأعلى من أسر اللاجئين في هذه الفئة بين اللاجئين السودانيين القدامى (21 في المائة) واللاجئين من الجنسيات الناطقة بغير العربية (17 في المائة)، واللاجئين في "المناطق الأخرى" (20 في المائة) وأسوان (19 في المائة).

ما يقرب من نصف أسر اللاجئين (49 في المائة) تعد عالية الضعف. تعتبر أسر اللاجئين من الفئات عالية الضعف عندما يقع أحد المؤشرات الثلاثة في الفئة الأكثر خطورة. تكافح هذه الأسر من أجل الحفاظ على الحد الأدنى من مستوى المعيشة، بما في ذلك معدل استهلاك الغذاء، ومصادر الدخل الثابتة، والحصول على السلع والخدمات الأساسية، مما يقوض قدرتهم على تحمل الصدمات الخارجية والتعافي منها. تقريباً جميع الجنسيات معرضة بنفس الدرجة لخطر الوقوع تحت الفئة عالية الضعف (48-51 في المائة) باستثناء اللاجئين الناطقين بالعربية "من جنسيات أخرى" (31 في المائة). من حيث الموقع، فإن اللاجئين في "المناطق الأخرى" (58 في المائة) والإسكندرية (55 في المائة) أكثر عرضة لخطر الوقوع تحت الفئة عالية الضعف.

ربع (25 في المائة) أسر اللاجئين معرضون لخطر المعاناة من الأوضاع الصعبة نوعاً ما. يمكن لهذه الأسر تحمل نفقات المعيشة، لكنها تفتقر إلى القدرة الاقتصادية اللازمة لتلبية جميع الاحتياجات الأساسية. فأنماط استهلاكها الغذائي ومستوى مرونة سبل كسب الرزق غير كافية لضمان تحقيق مستوى ملائم ومستدام من الرفاهية.

لا تعاني 11 في المائة من الأسر من الضعف، إذ تتمتع هذه الأسر بمستويات مقبولة في جميع مؤشرات الثلاثة. وهي قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية وتتمتع بنظام غذائي مقبول، كما أنها تظهر مستوى مرونة قوياً في كسب الرزق مقارنة بالأسر الأخرى.

الشكل 18 نسبة الأسر حسب مؤشر تحليل الاحتياجات الأساسية (ENA)

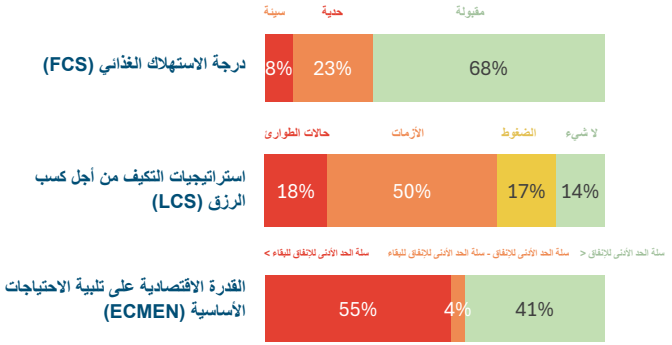

الشكل 19 التصنيف العام لأسر اللاجئين حسب فئات الضعف في تقييم الاحتياجات الأساسية (ENA)

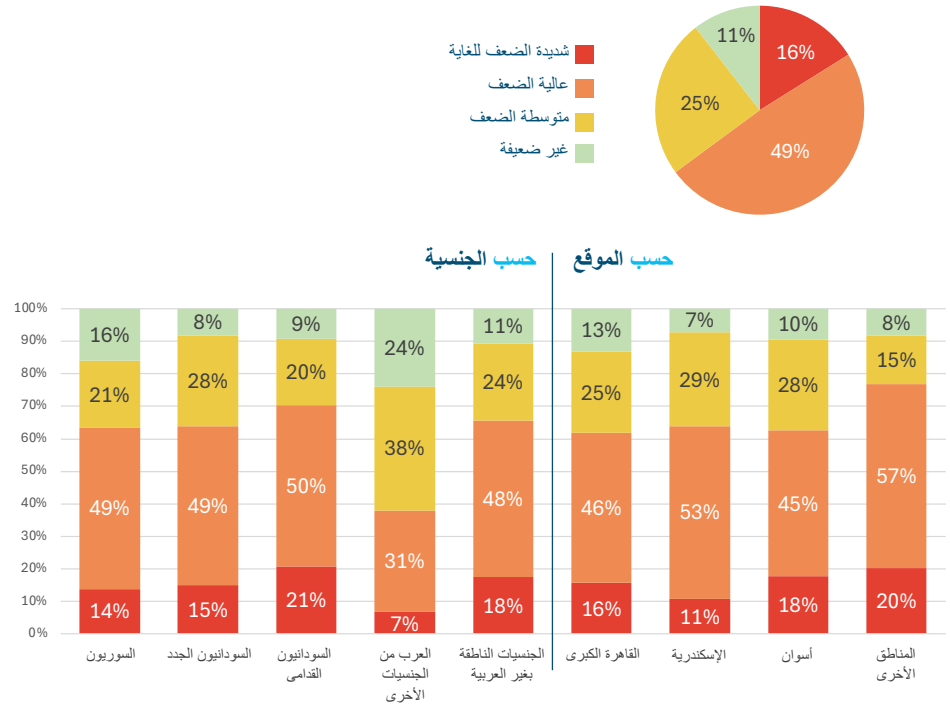

الأمن الغذائي

تُستخدم طريقة **النهج الموحد للإبلاغ عن مؤشرات الأمن الغذائي (CARI)** لقياس الحالة العامة للأمن الغذائي للسكان. النهج الموحد للإبلاغ عن مؤشرات الأمن الغذائي (CARI) مؤشر مركب يجمع بين أربعة مؤشرات للنتائج وهي: 1) درجة الاستهلاك الغذائي للأسرة من الغذاء (FCS)، 2) القدرة الاقتصادية على تلبية الاحتياجات الأساسية (ECMEN)، 3) مؤشر استراتيجيات التكيف من أجل كسب الرزق (LCSI) للأمن الغذائي، 4) مؤشر استراتيجيات التكيف المصغرة (rCSI) (انظر الجدول 14).

الجدول 14. نظرة عامة على مكونات النهج الموحد للإبلاغ عن مؤشرات الأمن الغذائي (CARI)

يصنف الجمع بين هذه المؤشرات الأربعة السكان إلى أربع مجموعات: آمنون غذائياً، وآمنون غذائياً بدرجة هامشية، ومنعدمون غذائياً بدرجة معتدلة، ومنعدمون غذائياً بدرجة شديدة (انظر الجدول 15).

الجدول 15. وصف تصنيفات النهج الموحد للإبلاغ عن مؤشرات الأمن الغذائي (CARI)

آمنون غذائياً	آمنون غذائياً بدرجة هامشية	منعدمون غذائياً بدرجة متوسطة	منعدمون غذائياً بدرجة كبيرة
قادر على تلبية الاحتياجات الغذائية دون اللجوء إلى استراتيجيات التكيف من أجل كسب الرزق للحفاظ على الأمن الغذائي	يعاني من نقص طفيف في معدل استهلاك الغذاء، ويعتمد على استراتيجيات التكيف المحدودة ويطبق استراتيجيات التكيف مع الضغوط لتأمين الاحتياجات الغذائية	يعاني من فجوات في معدل استهلاك الغذاء ولا يستطيع تلبية الاحتياجات الغذائية المطلوبة دون اللجوء إلى استراتيجيات التكيف مع الأزمات	يعاني من فجوات شديدة في معدل استهلاك الغذاء، أو من خسارة شديدة في أصول كسب الرزق مما يؤدي إلى إحداث فجوات في معدل استهلاك الغذاء، أو ما هو أسوأ من ذلك

الشكل 20 التصنيف العام للأسر حسب تصنيف النهج الموحد للإبلاغ عن مؤشرات الأمن الغذائي (CARI)

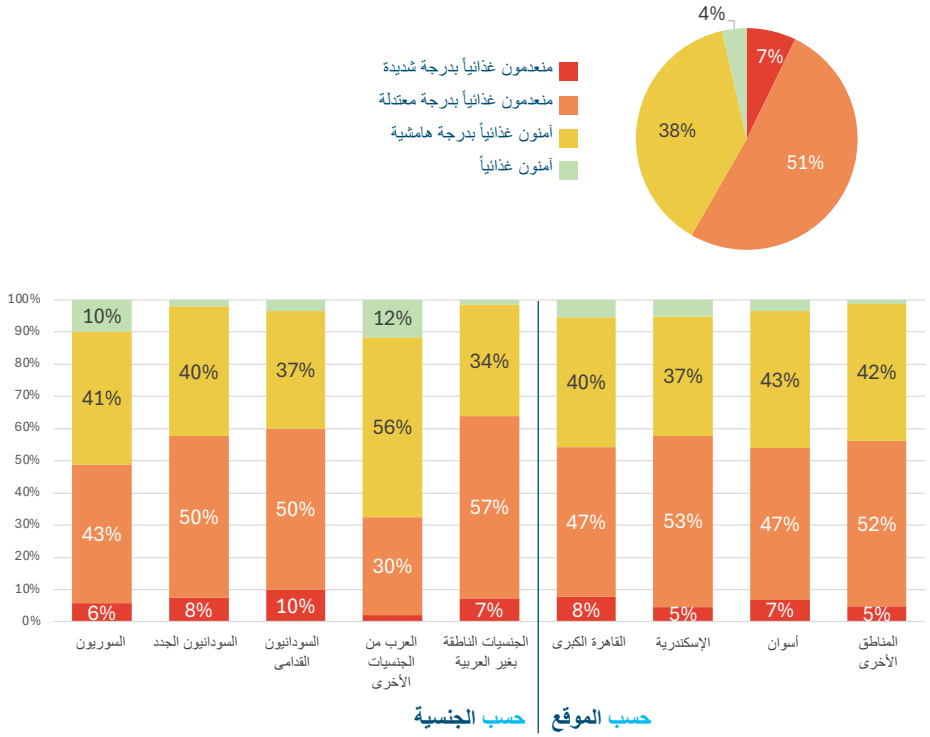

يعاني غالبية اللاجئين في مصر (58 في المائة) من حالة الافتقار إلى الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، حيث يعاني نصفهم (51 في المائة) من الافتقار إلى الأمن الغذائي المعتدل و7.2 في المائة من الافتقار إلى الأمن الغذائي الشديد (انظر الشكل 20).

وينتشر الافتقار إلى الأمن الغذائي الشديد بشكل أكبر بين اللاجئين السودانيين القدامى (10 في المائة)، يليهم اللاجئون السودانيون الجدد (8 في المائة) واللاجئون من الجنسيات الناطقة بغير العربية (7 في المائة). وتعاني هذه الجنسيات الثلاث أيضاً من انتشار أعلى للافتقار إلى الأمن الغذائي المعتدل مقارنة بافتقار إلى الأمن الغذائي المتوسط وبالجنسيات الأخرى. على النقيض من ذلك، فإن اللاجئين الناطقين بالعربية "من جنسيات أخرى" لديهم أدنى مستويات الافتقار إلى الأمن الغذائي الحاد بنسبة 3 في المائة.

من حيث الموقع، فإن اللاجئين المقيمين في القاهرة الكبرى (8 في المائة) وأسوان (7 في المائة) أكثر عرضة للافتقار إلى الأمن الغذائي الحاد مقارنة بالمقيمين في أسوان و"المناطق الأخرى".

من بين أسر اللاجئين التي تعاني من الافتقار إلى الأمن الغذائي، أفاد 38 في المائة أن لديهم طفلاً واحداً على الأقل دون سن الخامسة يحتاج إلى دعم غذائي عاجل.

تداخل الاحتياجات الأساسية و الافتقار إلى الأمن الغذائي الحاد

ترتبط الحاجة إلى تلبية الاحتياجات الأساسية (ENA) ارتباطاً وثيقاً بمستويات الافتقار إلى الأمن الغذائي، ذلك أن الغذاء مكون أساسي من مكونات الاحتياجات الأساسية. تعاني تقريباً جميع الأسر التي تواجه أوضاعاً صعبة لدرجة شديدة (99 في المائة) من الافتقار إلى الأمن الغذائي بدرجة متوسطة أو شديدة. (انظر الشكل 17)

الشكل 17 تداخل الاحتياجات الأساسية والافتقار إلى الأمن الغذائي

مدى صعوبة الأوضاع وفق تحليل الاحتياجات الأساسية	منعدمون غذائياً بدرجة شديدة	منعدمون غذائياً بدرجة معتدلة	آمنون غذائياً بدرجة هامشية	آمنون غذائياً
شديدة الضعف للغاية	%46	%53	%2	%0
عالية الضعف	%0	%77	%23	%0
متوسطة الضعف	%0	%18	%81	%1
غير ضعيفة	%0	%0	%69	%31

القسم السابع:
الوصول إلى الخدمات الأساسية

الخدمات الصحية

على الرغم من الاحتياجات المرتفعة، فإن التكلفة هي السبب الرئيسي الذي يدفع العديد من اللاجئين في مصر إلى عدم التماس الخدمات الصحية اللازمة.

وقد سمحت الحكومة المصرية للاجئين بالحصول على العلاج في المنشآت الصحية العامة مثل المواطنين المصريين، مع دعم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للجهود الوطنية الرامية إلى تحسين جودة الخدمات الصحية للاجئين والسكان المضيفين.

يمكن أن تشكل الموارد المحدودة للاجئين، وفي بعض الحالات، نقص الوعي بين العاملين في مجال الصحة وكذلك اللاجئون، تحديات أمام اللاجئين في الحصول على الخدمات الصحية، مما يجعل العديد منهم يعتمدون على برامج الإعانة التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة وكذلك المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية.

من المقرر أن يكتمل في عام 2032 تنفيذ نظام التأمين الصحي الشامل على الصعيد الوطني لضمان توفير الرعاية الصحية الأساسية بأسعار معقولة لجميع السكان المصريين، مع إمكانية شمول اللاجئين. وسيتم تمويل البرنامج من خلال الأقساط التي يدفعها المستفيدون، والأقساط التي تدعمها الحكومة للفئات ذات الأوضاع الصعبة مالياً، وتقديم سلسلة من القروض من المنظمات الدولية.

أفاد غالبية اللاجئين (61 في المائة) بحاجتهم إلى الخدمات الصحية، ويرجع ذلك أساساً إلى الإصابة بأمراض حادة (57 في المائة) أو حالات مزمنة (20 في المائة). من بين الأسر التي شملتها العينة، كانت الحاجة إلى الخدمات الطبية مرتفعة بشكل خاص بين اللاجئين السودانيين الجدد (67 في المائة) وبين اللاجئين في أسوان (79 في المائة) والإسكندرية (71 في المائة). وتنتشر الأمراض الحادة بشكل أكبر بكثير بين الأسر من الجنسيات الناطقة بغير العربية، في حين أن انتشار الحالات المزمنة أقل بكثير بين الأسر من الجنسيات الناطقة بغير العربية مقارنة بمجموعات اللاجئين الأخرى. وتعد الأمراض المزمنة أكثر شيوعاً في أسوان مقارنة بالمناطق الأخرى.

على الرغم من الاحتياجات المرتفعة، لا يلجأ ما يقرب من ثلث اللاجئين (29 في المائة) إلى الخدمات الصحية، حيث يكون اللاجئون السودانيون الجدد واللاجئين في أسوان أكثر عرضة لعدم التماس الرعاية الطبية اللازمة (انظر الشكل 21). السبب الرئيسي لعدم التماس الخدمات الصحية اللازمة بين جميع مجموعات اللاجئين وفي جميع المواقع هو التكلفة المرتفعة المتوقعة (94 في المائة).

في حين أن معظم أسر اللاجئين تلقت الرعاية الصحية عند التماسها، لم تتمكن نسبة صغيرة (9 في المائة) من الحصول على الرعاية، ويرجع ذلك أساساً إلى التكاليف المرتفعة، يليها نقص الخدمات الصحية المتاحة (انظر الشكل 23). تواجه أسر اللاجئين السودانيون الجدد والسوريون واللاجئون في أسوان عقبات أكبر في الحصول على الخدمات الطبية (انظر الشكل 24).

أشار 75 في المائة ممن لم يتمكنوا من الحصول على الرعاية اللازمة إلى عدم قدرتهم على تحمل التكاليف، وارتفعت هذه النسبة إلى 81 في المائة في القاهرة الكبرى و86 في المائة بين اللاجئين الناطقين بالعربية "من جنسيات أخرى". يعد عدم توفر الخدمات العائق الثاني الرئيسي، خاصة في الإسكندرية و"المناطق الأخرى".

الشكل 21 الأسر التي لا يسعى أفرادها للحصول على الخدمات الصحية اللازمة

%29 من أسر اللاجئين لا تسعى للحصول على الخدمات الصحية اللازمة

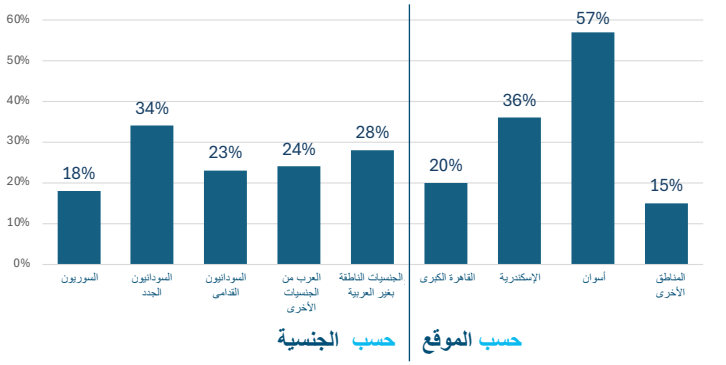

الشكل 22 الأسر التي لم تتلق الخدمات الصحية المطلوبة

%9 من الأسر اللاجئة لم تتمكن من الحصول على الخدمات الصحية اللازمة والمطلوبة

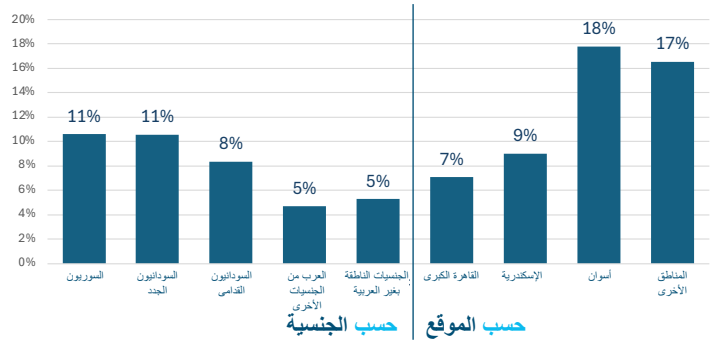

الشكل 23 أسباب عدم سعي الأسر للحصول على الخدمات الصحية اللازمة

%94	يعتقدون أن أسعارها باهظة
%2	يعتقدون أنها غير مهمة
%2	لا يعرفون إلى أين يذهبون
%1	يرونها بعيدة للغاية / تكلفة المواصلات باهظة
%1	غير ذلك

الشكل 24 أسباب عدم حصول الأسر على الخدمات الصحية المطلوبة

%74	لم يستطيعوا تحمل تكلفة الخدمات
%20	لم تكن الخدمة متوفرة لهم
%3	واجهوا مشاكل في اللغة
%1>	تنقصهم وثائق الهوية
%2	غير ذلك

التعليم

التكاليف المرتفعة هي السبب الرئيسي وراء عدم تسجيل العديد من أسر اللاجئين لأطفالهم في المدارس.

فيما يتعلق بالتعليم، تمنح الحكومة المصرية الأطفال اللاجئين في سن المدرسة من السودان وجنوب السودان وسوريا واليمن حق الالتحاق بالمدارس الحكومية مثل المواطنين المصريين في جميع مراحل التعليم الابتدائي والثانوي حتى سن 17 عاماً. وللجنسيات الاخرى ينظم الكتاب الدورى رقم 39 لعام 2023 والقرار الوزارى رقم 284 لسنة 2014 الصادرين من وزارة التربية والتعليم قواعد الحاق وقبول الطلاب الوافدين بما فى ذلك اللاجئين فى المدارس الحكومية او الخاصة.

ومن الجدير بالذكر أن قانون اللجوء الوطنى رقم 164 لسنة 2024 حين دخوله حيز التنفيذ سيمنح حق التعليم الاساسى لاطفال اللاجئين من كافة الجنسيات على قدم المساوة مع المصريين. ولاينص القانون على حق التعليم الثانوى او الجامعى.

وقد اسفرت عينة البحث عن أن ما يقرب من نصف الأطفال اللاجئين في سن الدراسة في مصر (48 في المائة) غير مسجلين في المدارس، بما في ذلك المؤسسات التعليمية العامة والخاصة (انظر الشكل 25). اللاجئون السودانيون الجدد (62 في المائة) وأسر اللاجئين في أسوان (72 في المائة) هم الأكثر عرضة لعدم تسجيل أطفالهم في المدارس.

تتمثل العوائق الأساسية التي تحول دون الحصول على التعليم في التكاليف المرتفعة (71 في المائة) ونقص الوثائق (13 في المائة) (انظر الشكل 26). تشكل التكاليف تحدياً خاصاً للاجئين السودانيين الجدد والقدامى وأسر اللاجئين من الجنسيات الناطقة بغير العربية، في حين أن عدم توفر الوثائق يحتل مرتبة عالية بين الأسر السورية. يتأثر الأولاد والبنات بشكل متساوٍ تقريباً بهذه المشكلات في جميع الجنسيات والمواقع (انظر الشكل 25).

تم التأكيد بشدة على مسألة عدم كفاية فرص الحصول على التعليم خلال مناقشات مجموعات النقاش المركّزة. حيث يعمل أقل من 2 في المائة من الأطفال الذين لا يلتحقون بالمدرسة. علاوة على ذلك، أبرزت النساء أن محدودية فرص الحصول على التعليم تحد أيضاً من فرص حصولهن على العمل.

الشكل 25 نسبة الأطفال المسجلين في المدارس

%52 من الأطفال مسجلون في المدارس

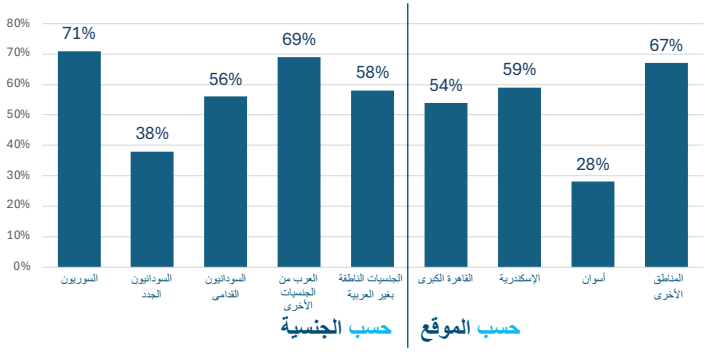

الشكل 26 أسباب عدم تسجيل الأطفال في المدارس

- **%71** ارتفاع تكاليف التعليم
- **%13** نقص الوثائق
- **%6** غير ذلك
- **%2** الإعاقة
- **%2** لا تتوفر طاقة استيعابية في المدرسة
- **%2** العمل
- **%1** عدم الإلمام بإجراءات التسجيل
- **%1** الزواج
- **%1>** المشاكل الطبية
  التمييز
  المواصلات

المأوى

على الرغم من أن معظم اللاجئين في مصر يتمتعون عموماً بإمكانية الحصول على سكن، إلا أن ارتفاع تكاليف الإيجار يجعل السكن أحد أكثر احتياجاتهم إلحاحاً.

يعيش معظم اللاجئين في شقق (81 في المائة)، مع احتمال أكبر أن تعيش أسر الجنسيات الناطقة بغير العربية وأسر اللاجئين في القاهرة الكبرى وأسوان في غرف منفصلة في شقق مشتركة (انظر الشكل 27).

ومع ذلك، أفادت حوالي 4 من كل 10 أسر (38 في المائة) بوجود بعض الأضرار في شققهم، مع ارتفاع معدل انتشار هذه الأضرار بين اللاجئين السودانيين القدامى واللاجئين من الجنسيات الناطقة بغير العربية، وكذلك اللاجئون الذين يعيشون في "المناطق الأخرى".

تعكس ظروف السكن ومرافقه إلى حد كبير السياق الحضري الذي يعيش فيه اللاجئون في مصر. ويشمل ذلك جدراناً مصنوعة من الطوب أو الإسمنت (92 في المائة)، وأرضيات من البلاط (98 في المائة)، وأسقفاً من الإسمنت أو الخرسانة (99 في المائة). وفي حين أن هذه الظروف لا تختلف كثيراً بين الجنسيات أو المواقع، فإن الأثاث يميل إلى أن يكون أقل جودة في أسوان ولدى اللاجئين السودانيين الجدد.

على الرغم من توفر السكن وإمكانية الحصول عليه، فإن ارتفاع تكلفة الإيجار - الذي يمثل ثاني أكبر نفقة لأسر اللاجئين بعد الغذاء، ويشكل السبب الرئيسي لتراكم الديون - عامل رئيسي يزيد من صعوبة أوضاع أسر اللاجئين في مصر. تكلفة خدمات السكن أيضاً تحتل مرتبة عالية بين النفقات الإجمالية لأسر اللاجئين على الرغم من الدعم المقدم من الحكومة المصرية (انظر نفقات الأسرة).

الشكل 27 أنواع المأوى بين اللاجئين في مصر

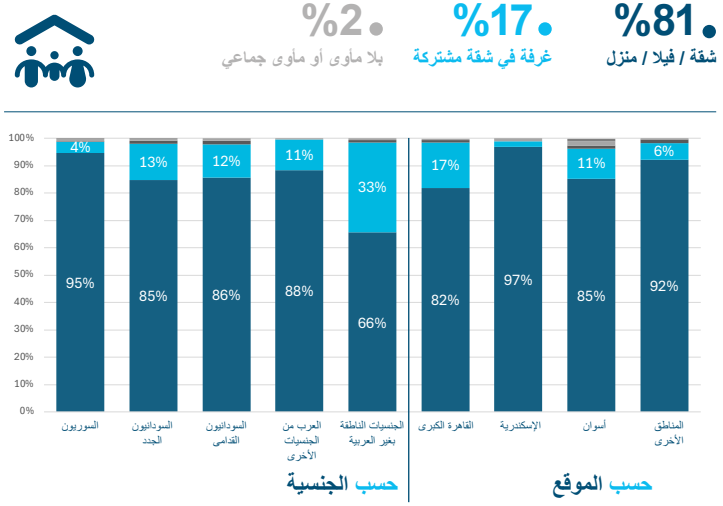

مؤشر **الاكتظاظ** هو مقياس لتقييم مستوى الاكتظاظ في المنازل أو الملاجئ بين السكان النازحين. ويتم حساب مؤشر الاكتظاظ على أساس العدد الإجمالي للمقيمين في كل منزل، باستثناء الأطفال حديثي الولادة، مقسوماً على العدد الإجمالي للغرف، باستثناء المطبخ والحمامات. ويعتبر هذا المؤشر أحد مؤشرات الحماية ويساعد في تحديد ما إذا كانت ظروف المعيشة مكتظة وقد يشير إلى مشكلات محتملة تتعلق بالصحة والخصوصية والرفاهية العامة.

الشكل 28 ظروف المأوى بين اللاجئين في مصر

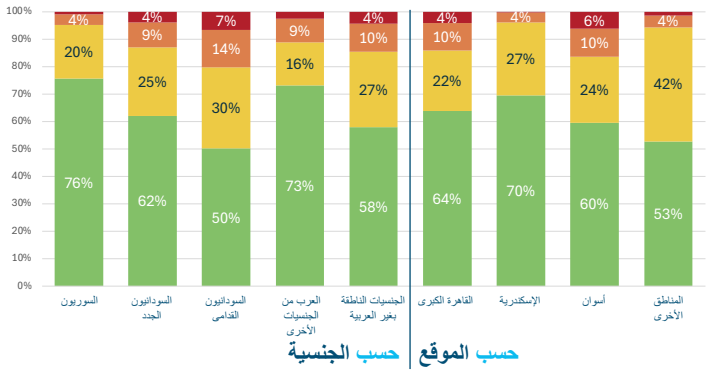

الشكل 29 مؤشر الاكتظاظ بين اللاجئين في مصر

1.9 مؤشر الاكتظاظ بين اللاجئين في مصر

حسب الجنسية		حسب الموقع	
السودانيون الجدد	2.2	أسوان	2.2
الجنسيات الناطقة بغير العربية	2.0	القاهرة الكبرى	1.8
السودانيون القدامى	1.7	الإسكندرية	1.6
السوريون	1.4	المناطق الأخرى	1.5
العرب من الجنسيات الأخرى	1.4		

يكثر الاكتظاظ بين أسر اللاجئين السودانيين الجدد وأسر الجنسيات الناطقة بغير العربية، وبين الأسر في أسوان، حيث تم الإبلاغ عن وجود شخصين أو أكثر في كل غرفة (انظر الشكل 29). وعلى الرغم من الاختلاف الطفيف عن الاكتظاظ، تجدر الإشارة إلى أن 17 في المائة من اللاجئين يعيشون في غرفة في شقة مشتركة (انظر الشكل 27)، مع انتشار أعلى بكثير بين اللاجئين من الجنسيات الناطقة بغير العربية (33 في المائة) وكذلك في القاهرة الكبرى.

وقد أثيرت مسائل ارتفاع تكلفة الإيجار وخطر الطرد وسوء نوعية المأوى باعتبارها شواغل رئيسية في مناقشات مجموعات النقاش المركّزة.

في حين أن الغالبية العظمى من الأسر لديها عقد إيجار (76 في المائة)، يواجه العديد منها خطر الطرد (61 في المائة)، ويرجع ذلك في الغالب إلى عدم دفع الإيجار، وأيضاً بسبب المنافسة مع مستأجرين محتملين آخرين. هذا الخطر يواجه أسر اللاجئين السودانيين القدامى وأسر الجنسيات الناطقة بغير العربية (65 في المائة معاً) وكذلك أسر اللاجئين في أسوان (71 في المائة)، حيث تكون عقود الإيجار أقل احتمالاً.

المياه والصرف الصحي والنظافة

بشكل عام، تعكس البنية التحتية للطاقة والمياه والصرف الصحي والنظافة (WASH) للاجئين في مصر السياق الحضري. تتمتع جميع أسر اللاجئين تقريباً بإمكانية الوصول إلى الشبكة العامة للمياه (المياه العامة ومياه الشرب)، والكهرباء كمصدر للإضاءة، والغاز الطبيعي أو غاز البوتان للطهي، ومراحيض حديثة مزودة بخزانات دفق للمياه. في أسوان، يكثر شيوع المراحيض التقليدية بدون خزانات دفق للمياه (14 في المائة) من غيرها من المناطق.

ومع ذلك، فإن أكثر من ثلث عدد اللاجئين (36 في المائة) يتشاركون المرحاض مع أسر أخرى، بما في ذلك أكثر من نصف أسر الجنسيات الناطقة بغير العربية، والتي لديها أيضاً نسبة أعلى من الأسر التي تتشارك الشقق.

القسم الثامن:
تحديد السمات

دليل للجدول 16: تقدم الأرقام توزيعاً إرشادياً لخصائص الأسر المتعلقة بالخصائص الديموغرافية وملكية الأصول وكسب الرزق في ظل صعوبة الأوضاع والأمن الغذائي. ولا ترد سوى الخصائص ذات الأهمية الإحصائية فقط. الاختلافات في بعض الخصائص ليست خطية تماماً بين المجموعات. في هذه الحالات، ينبغي التركيز على الفرق بين الأوضاع الأكثر صعوبة والأقل صعوبة. (انظر الملحق)

يعمل تدريب تحديد السمات هذا على تحديد الخصائص الاجتماعية والديموغرافية وما يتعلق بالحماية والأصول وكسب الرزق التي تشترك فيها أسر اللاجئين التي تواجه مستويات مماثلة من الضعف، استناداً إلى تقييم الاحتياجات الإنسانية (انظر القسم السابع). يساعد التحليل في تحديد معايير الاستهداف المحتملة، التي سيتعين التحقق من صحتها من خلال مجتمعات اللاجئين لضمان مشاركتهم ومساءلتهم.

تواجه الأسر التي تعاني من أكثر الأوضاع صعوبة والتي تم تحديدها في التقييم مستويات متعددة من الحرمان، مما يجعلها معرضة بشكل خاص لمواجهة الصعوبات الاقتصادية والاستبعاد الاجتماعي. وغالباً ما تعول هذه الأسر نساء، ذات تعليم محدود أو بدون تعليم، مما يحد من فرص حصولها على دخل مستقر. وتميل هذه الأسر إلى أن تكون كبيرة (أكثر من أربعة أفراد)، وتضم نسبة أعلى من الأطفال والنساء، بالإضافة إلى أفراد من ذوي الإعاقة أو الأمراض المزمنة، مما يزيد من مستويات الإعالة (نسبة الإعالة ≤ 1.5).

وتتعرض ظروف معيشتها لخطر شديد، حيث يعيش الكثير منهم في منازل وشقق متضررة ومكتظة (مؤشر الاكتظاظ ≤ 1.5)، وتفتقر إلى الأدوات المنزلية والوصول إلى الإنترنت. ويشكل الافتقار إلى الأمن المالي تحدياً مستمراً، حيث تؤدي مستويات الديون المرتفعة إلى تفاقم ضعفهم.

ويتطلب التغلب على هذه التحديات المتفاقمة تدخلات موجهة، بما في ذلك دعم كسب الرزق، وتحسين ظروف المأوى، والوصول إلى الخدمات الأساسية، لمساعدة هذه الأسر على تحقيق قدر أكبر من الاستقرار والقدرة على الصمود.

الجدول 16. نظرة عامة على تحديد سمات الأسر التي تعاني من الهشاشة والضعف (بالنسبة المئوية أو المتوسط المطلق)

	الخصائص	شديدة الضعف للغاية	عالية الضعف	متوسطة الضعف	غير ضعيفة
رب الأسرة	الإناث	%51	%47	%38	%31
	العازبات	%25	%23	%22	%17
	الإناث بدون بالغين آخرين قادرين	%28	%26	%23	%20
	كبار السن**	%6	%9	%15	%13
	الأطفال	%1	%1	%1>	%1
	الأميّون	%12	%8	%5	%5
	العاطلون	%40	%41	%49	%37
	لا يوجد فرد بالغ يعمل	%25	%28	%37	%27
الخصائص الديموغرافية للأسرة	الحجم	4.6	4.7	3.8	3.0
	الأطفال أقل من 5 أعوام	0.5	0.5	0.3	0.2
	الأطفال الأقل من 18 عاماً	2.1	2	1.2	0.8
	الأفراد الإناث	2.5	2.6	1.9	1.5
	الأفراد من كبار السن	0.2	0.3	0.4	0.3
	المعالون	2.9	2.9	2.1	1.4
	الذكور البالغون القادرون*	0.8	0.8	0.8	0.9
	نسبة الإعالة	1.8	1.9	1.5	1
الحماية	الأفراد المعاقون	0.2	0.2	0.2	0.1
	الأفراد من أصحاب الأمراض المزمنة	0.8	0.8	0.9	0.1
	النساء المعرضات للخطر***	0.03	0.04	0.03	0.01
حالة المسكن	مؤشر الاكتظاظ	1.9	2	1.6	1.3
	متضرر	%14	%14	%11	%7
	مواد جدران غير محسنة	%1	%2	%1	%1
	مواد أرضيات غير محسنة	%1	%2	%1	%1
	مواد أسقف غير محسنة	%2	%2	%1>	%1>
الأصول	لا يوجد تلفزيون أو ثلاجة أو غسالة	%30	%17	%11	%9
	لا توجد إمكانية للاتصال بالإنترنت	%73	%61	%48	%37
اقتصادية	مصدر الدخل الأساسي: العمل بأجر منتظم	%29	%37	%32	%41
	مصدر الدخل الأساسي: التحويلات المالية	%5	%8	%13	%16
	مدين حالياً	%65	%61	%56	%32

* فوق 65 عاماً
** بين 18 و65 عاماً وبدون إعاقة
*** النساء أو الفتيات اللواتي يواجهن مخاطر حماية خاصة بسبب جنسهن أو سنهن أو ظروف شخصية أخرى، واللواتي لديهن وسائل محدودة لإعالة أنفسهن أو الحصول على الحماية بأنفسهن. المصادر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. دليل إعادة التوطين:
https://www.unhcr.org/resettlement-handbook/3-resettlement-submission-categories/3-4-women-and-girls-at-risk/?utm_source=chatgpt.com

القسم التاسع:
الاستهداف وتحديد الأولويات

الاستهداف وتحديد الأولويات

ينبغي أن يستمر النهج المشترك لتحديد الأهداف والأولويات في اعتماد نموذج موحد „لاجئ واحد“ لجميع اللاجئين في مصر. وسيضمن ذلك أن تسترشد قرارات تحديد الأهداف والأولويات بمدى صعوبة الأوضاع وليس بوضع اللاجئ أو جنسيته أو أي معايير تمييزية أخرى.

عند استكشاف طرق تحديد الأهداف والأولويات المحتملة، استفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي من مصادر البيانات

الحالية - مثل سجلات التسجيل في نظام proGres وتقييمات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبطاقة

تقييم الضعف الخاصة ببرنامج الأغذية العالمي - مع مراجعة هذه البيانات بشكل منهجي للتأكد من جودتها واكتمالها ومدى ملاءمتها لاتخاذ القرارات

تعد بيانات تقييم الهشاشة والضعف للاجئين في مصر الأساس لتصميم وتطوير منهجية الاستهداف، مما أتاح وضع واختبار سيناريوهات متعددة لطرق الاستهداف وتحديد الأولويات. ومن خلال تحليل المتغيرات المختلفة، تم تحسين النموذج بهدف رفع دقة الاستهداف وتعزيز فعاليته الإجمالية..

نظراً للقيود المتوقعة على الموارد والتكلفة العالية المرتبطة بجمع بيانات جديدة، تم إجراء تقييم نقدي لفعالية التكلفة لمختلف خيارات الاستهداف. وقد جرى اختيار النموذج الأكثر كفاءة من حيث التكلفة، بما يوازن بين الكفاءة المالية ودقة الاستهداف. ويعتمد النموذج بشكل كامل على قاعدة بيانات المفوضية المُحدَّثة دون الحاجة إلى أي جهود إضافية لجمع بيانات جديدة.

قد تكون هناك حاجة إلى إجراء تحليل إضافي لتعميق تحديد ملامح الحالات المستهدفة، وكذلك لتحديد المجالات التي يمكن مواءمة المساعدات فيها بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، وخاصةً بهدف تحسين تقديم الدعم للفئات التي تم تحديدها باعتبارها شديدة الضعف للغاية

استناداً إلى نتائج تقييم الهشاشة والضعف للاجئين في مصر، والاعتبارات البرامجية، وقيود الموارد التي تؤثر على كلٍ من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، فإن مراجعة نهج الاستهداف المشترك تتضمن العناصر التالية:

المرونة في مواجهة القيود المفروضة على الموارد: تم تصميم منهجية الاستهداف بحيث تظل قابلة للتكيّف مع مستويات الموارد المتقلبة، بما في ذلك استخدام حدود أهلية قابلة للتوسّع ونماذج لتحديد الأولويات استناداً إلى خطط الطوارئ..

التحقق والإشراف: من الضروري وجود أنظمة تحقق قوية، بما في ذلك المراجعات المنتظمة والتحقق من صحة البيانات ودورات التغذية الراجعة، للحفاظ على كفاءة عملية الاستهداف وضمان الثقة المستمرة بتنفيذها.

قبول المجتمع ومشاركته: تعتمد فعالية الاستهداف على ثقة مجتمعات اللاجئين ومشاركتهم الفاعلة. تعد سبل التواصل المنتظم وعمليات التصميم التشاركية أمراً بالغ الأهمية لضمان المصداقية وتعزيز القبول داخل مجتمعات اللاجئين

إمكانية الإدارة التشغيلية التي توفرها المكاتب القطرية: تم تصميم النهج ليكون عملياً وقابلاً للتنفيذ من قبل المكاتب القطرية لكلٍ من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي. وتُعدّ التوجيهات التشغيلية الواضحة، والبساطة في التصميم، وتوفير الموارد الكافية عناصر أساسية لضمان التنفيذ الفعّال.

التوافق مع الأنظمة الحكومية: ينبغي استكشاف التوافق المستقبلي مع الأنظمة الوطنية، ولا سيما منهجية الاستهداف المستخدمة في برامج الحماية الاجتماعية „تكافل وكرامة“ في مصر، من أجل تعزيز الاتساق والاستدامة على المدى الطويل

الترابط مع البرامج الأخرى: سيؤدي تعزيز الروابط بين البرامج الإنسانية والإنمائية إلى تحسين التماسك العام، والحد من التجزئة، وتوفير دعم أكثر شمولًا للسكان المتضررين.

الاستئناف على المساعدة النقدية وآليات الشكاوى: سيتم دمج عملية استئناف قوية وسهلة الوصول لتعزيز المساءلة ودعم النهج القائم على الحقوق. وهذا يسمح للأفراد بتوجيه الأسئلة على نتائج الاستهداف أو الاستفسار عنها بطريقة عادلة وشفافة

القسم العاشر:
النتائج والتوصيات

النتائج والتوصيات

- **مستويات الأوضاع الصعبة والافتقار إلى الأمن الغذائي وسوء التغذية بين اللاجئين تثير القلق.** حوالي 65 في المائة من اللاجئين يمرون بأوضاع صعبة للغاية، ولا يقدرون على تلبية احتياجاتهم الأساسية بسبب القدرة المحدودة على كسب الرزق، والافتقار إلى الأمن الغذائي، وتردي ظروف المعيشة. نحو 58 في المائة من اللاجئين يعانون من مستويات متوسطة إلى شديدة من الافتقار إلى الأمن الغذائي. ومن بينهم، أفادت 38 في المائة من الأسر التي تعاني من الافتقار إلى الأمن الغذائي أن لديها طفلاً واحداً على الأقل دون سن الخامسة يحتاج إلى دعم غذائي عاجل.
- **ما يقرب من ثلث اللاجئين في مصر (32 في المائة) لا يحصلون على معدل استهلاك غذائي مقبول.** فنادراً ما تتناول هذه الأسر الأطعمة المغذية مثل البروتينات ومنتجات الألبان، وربما لا تتناولها إطلاقاً. وقد تبين أن جميع اللاجئين في مصر تقريباً (92 في المائة) يعتمدون على استراتيجيات للتكيف قائمة على استهلاك الغذاء، حيث يقللون حجم الوجبات وعددها ويقيدون استهلاك البالغين لصالح الأطفال.
- **وفي حين أن 69 في المائة من اللاجئين لديهم بعض الدخل، فإن فرص العمل غير منتظمة وغير كافية.** تدفع محدودية القدرة المالية وارتفاع مستويات الدَّين العديد من اللاجئين السودانيين في مصر إلى اتباع استراتيجيات تأقلم في ظل الأزمات أو الطوارئ، مثل الانخراط في أعمال عالية المخاطر أو تقليص النفقات الصحية.
اللاجئون الذي يعانون من أصعب الأوضاع في مصر هم مَن يواجهون تحديات متعددة، مثل الأسر التي تعولها نساء، ولا سيما مَن لم يحصل على تعليم منهم. تميل هذه الأسر التي تعاني من صعوبة الأوضاع إلى أن تكون أكبر حجماً، حيث تضم أكثر من أربعة أفراد، وغالباً ما يكون فيها عدد أكبر من الأطفال والإناث. وهي أكثر عرضة للعيش في مساكن متضررة ومكتظة. كما أن الكثير منها يفتقر إلى إمكانية الوصول إلى الإنترنت. وهي أكثر عرضة للديون، مما يزيد من تفاقم صعوبة أوضاعها.
- **الأسر ذات موارد الدخل المحدودة، ونسب الإعالة المرتفعة، وظروف المعيشة السيئة أقل قدرة على الحصول على غذاء كافٍ ومغذٍ.** وبالتالي، فإن الافتقار إلى الأمن الغذائي هو في الوقت نفسه أحد أعراض ومسببات الأوضاع الصعبة التي يعاني منها جموع اللاجئين.

بناءً على هذه الاستنتاجات، تُقترح التوصيات التالية لتعزيز فعالية وكفاءة واستجابة برامج برنامج الأغذية العالمي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر:

1. **تعزيز النهج المشترك لتحديد الأهداف والأولويات الحالي للمساعدة الإنسانية.**
   - التوصل إلى اتفاق بشأن استراتيجية استهداف مشتركة منقحة بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي للمساعدة الإنسانية، مع إعطاء الأولوية للاجئين الذين يعانون من الأوضاع الصعبة بناءً على الموارد المتاحة.
   - استكشاف أنظمة رصد مشتركة ومتكاملة لتقييم كيفية تأثير انخفاض الدعم الإنساني وتغيير الأولويات على رفاهية اللاجئين وأمنهم الغذائي وحمايتهم واحتياجاتهم الأساسية.
   - مواصلة تقييم مستويات الافتقار إلى الأمن الغذائي وتأثيرها على حالة التغذية، مع الاستمرار في تنفيذ برامج الغذاء وتقديم المغذيات وتوسيع نطاقها حيثما أمكن ذلك.
   - مواصلة تقييم قدرة أسر اللاجئين على تلبية احتياجاتها الأساسية، مع الحفاظ على النقدية لبرنامج الاحتياجات الأساسية وتوسيع نطاق الدعم حيثما أمكن ذلك.
2. **مراجعة وتعزيز استراتيجيات الاتصال، بما في ذلك قنوات الاتصال وتواتره والمسؤوليات والرسائل الرئيسية والأسئلة الشائعة. وسيضمن ذلك الوصول من خلال نهج مجتمعي وأيضاً من خلال الآليات القائمة.**
   - مراجعة ومواصلة الاستثمارات الجارية في آليات إبداء الآراء، بما في ذلك تعزيز إجراءات التشغيل الموحدة ونظم البيانات وقدرات الموظفين لضمان الاستجابة في الوقت المناسب قدر الإمكان.
   - النظر في مزيد من مواءمة آليات إبداء الآراء بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي والشركاء لتبسيط العمليات وتحسين الكفاءة العامة.
   - يجب أن تحترم الرسائل المشتركة المهام الخاصة بكل وكالة، ويجب صياغتها بعناية واختبارها والتحقق منها مع مجتمع اللاجئين، بما يتماشى مع نهج المساءلة أمام السكان المتضررين (AAP).
3. **تعزيز اعتماد اللاجئين على أنفسهم من خلال استراتيجيات تحركها السوق وأطر قانونية تعمل على تمكينهم.**
   - استكشاف استراتيجيات طويلة الأجل لتحسين اعتماد اللاجئين على أنفسهم من خلال الاستفادة من مهاراتهم لتلبية متطلبات السوق؛ وتعظيم الأثر على نطاق واسع من خلال التكامل وتعزيز الشراكات الاستراتيجية.
   - التعاون في جهود الدعوة والعمل المشترك مع الحكومة المصرية ومجتمع الجهات المانحة لمعالجة العوائق القانونية والإدارية و/أو المتعلقة بالسياسة التي تحول دون الوصول الفعال إلى الحقوق والاستحقاقات، مثل الوثائق والإقامة القانونية وتصاريح العمل وغيرها، من أجل تحقيق الاندماج الكامل، بما يتماشى مع مهام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واستراتيجيات الحماية والحلول. ويشمل ذلك دعم التنفيذ المرتقب لقانون اللجوء للأجانب (رقم 2024/164)، الذي يهدف إلى إنشاء نظام شامل لإدارة شؤون اللاجئين وحماية حقوقهم. وينبغي تنسيق تدخلات الدعوة والمناصرة في هذه المجالات بشكل كامل من خلال المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لضمان الاتساق مع القواعد والمعايير الدولية والتعاون مع الحكومة المصرية.
4. **تعزيز إجراءات التسجيل والإقامة لضمان الحماية في الوقت المناسب، والوصول اللامركزي، والدعم المؤقت للاجئين.**
   - تقييم الاستراتيجيات المشتركة والدعوة إلى توفير الموارد الكافية لتسريع عملية التسجيل لضمان حصول اللاجئين على المساعدة والحماية في الوقت المناسب.
   - الدعوة إلى لامركزية إجراءات اللجوء والإقامة على أساس اللجوء (بمجرد أن تتولى الحكومة المصرية العملية السابقة) وذلك لتمكين اللاجئين وطالبي اللجوء من الحصول على الخدمات في أماكن تواجدهم.
   - ضمان حصول اللاجئين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والذين ينتظرون الحصول على تصريح إقامة على أساس اللجوء على الخدمات وسبل كسب الرزق "في الفترة الانتقالية".
5. **حيثما أمكن، الاستفادة من أوجه التكامل وزيادة الكفاءة من خلال التنسيق الوثيق والانضمام المحتمل إلى عمليات المناشدة لتحصيل المساعدة النقدية - خاصة إذا كانت استراتيجية الاستهداف المستقبلية مشتركة - مع الاستفادة من النظم القائمة مثل مجموعة العمل المعنية بالتدخل النقدي وفرق العمل المعنية.**
6. **مع مراعاة التوافر والقيود المالية، وتحسين تخصيص الموارد ومواءمة البرامج لضمان الاستجابة الإنسانية والفعالة والمرنة.**
   - استكشاف أوجه التكامل وتدابير التنسيق بين البرامج النقدية القائمة، بما في ذلك المساعدة النقدية متعددة الأغراض (MPCA) التي تقدمها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمساعدة الغذائية العامة (GFA) التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي.
   - مع ضمان تقديم المساعدة الإنسانية لأولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها، تتم مواصلة وتوسيع نطاق البرامج التي تعزز الاعتماد على الذات، مع إيلاء اعتبار دقيق للحفاظ على التماسك الاجتماعي مع المجتمعات المضيفة.
   - استكشاف فرص التعاون مع الحكومة المصرية إما لتنسيق منهجيات الاستهداف والحماية الاجتماعية الحالية أو لإدراج اللاجئين تدريجياً في برنامج "تكافل وكرامة" وغيره من برامج الحماية الاجتماعية.
   - وضع استراتيجية مناصرة مشتركة مع الحكومة المصرية والجهات المانحة لتعزيز المسؤولية المشتركة: من خلال تطوير رواية موحدة تؤكد على أهمية تضافر الجهود بين حكومة مصر والجهات المانحة والجهات الإنسانية الفاعلة.

تقييم الهشاشة والضعف للاجئين في مصر لعام 2025

قائمة المصادر

ARR0_202023%.pdf

- WB. 2025. Egypt Country Overview. Online (accessed 1 June 2025). https://www.worldbank.org/en/country/egypt/overview
- Trading Economics. 2025. Egypt Food Inflation. Online (accessed 1 June 2025). https://tradingeconomics.com/egypt/food-inflation
- Arab Finance. 2025. Egypt's CPI for food, non-alcoholic beverages records 286 points in December. Online (accessed 1 June 2025). https://arabfinance.com/News/newdetails/21837
- WFP. 2023. Food Consumption Score & Methodology. Online (accessed 1 June 2025). https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000158062/download/
- WFP. 2023. Reduced Coping Strategies Index (rCSI). Online (accessed 1 June 2025). https://resources.vam.wfp.org/data-analysis/quantitative/food-security/reduced-coping-strategies-index
- WFP. 2018. Essential Needs Assessment Guidance Package. Online (accessed 1 June 2025). https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000074198/download/
- WFP. 2023. Consolidated Approach for Reporting Indicators of Food Security (CARI). Online (accessed 1 June 2025). https://resources.vam.wfp.org/data-analysis/quantitative/food-security/the-consolidated-approach-for-reporting-indicators-of-food-security-cari
- UNHCR–WFP Joint Hub. 2023. UNHCR WFP Joint Analytical Framework (JAF). Online (accessed 1 June 2025). https://wfp-unhcr-hub.org/joint-analytical-framework/
- UNHCR. 2025. Sudan Situation – Operational Data Portal. Online (accessed 1 June 2025). https://data.unhcr.org/en/situations/sudansituation
- UNHCR Egypt. 2025. Registered Population (Refugees and Asylum Seekers) as of 31 May 2025.
- UNHCR. 2025. Key facts and figures for the Sudan crisis. August. Online (accessed 2 September 2025) https://reliefweb.int/report/sudan/key-facts-and-figures-sudan-crisis-31-august-2025
- UNHCR Egypt. 2025. Registered Population (Refugees and Asylum Seekers) as of 28 February 2025. https://data.unhcr.org/en/documents/details/121421
- UNHCR Egypt. 2025. Registered Population (Refugees and Asylum Seekers) as of 31 May 2025. Online (accessed 1 June 2025). https://data.unhcr.org/en/documents/details/116729
- UNHCR Egypt. 2022. Gender based Violence – Protection Brief. Online (accessed 1 June 2025). https://www.unhcr.org/eg/gender-based-violence
- UNHCR. 2024. Egypt Annual Results Report 2023. Online (accessed 1 June 2025). https://reporting.unhcr.org/sites/default/files/202406-/MENA20%20-%Egypt20%

تقييم الهشاشة والضعف للاجئين في مصر لعام 2025

الملحقات

1. وثيقة نطاق العمل والمهام
2. أدوات جمع البيانات
3. إحصاءات مصنفة حسب الجنسية والموقع الجغرافي
4. إرشادات الاحتياجات الأساسية ENA
5. إرشادات CARI

WFP World Food Programme

UNHCR The UN Refugee Agency